

١٢٢٧

عمدة

المقارن

سالم بن

حسن

الحسيني

٢١٦٤

ع . ب

عمدة كل فارض في الفرائض ، تأليف البهوتي ،

صالح بن حسن - ١١٢١ هـ . خط القسطنطين
الحادي عشر الهجري تقديرا .

٤١ ق ٥١ س ٥١٩٥ X ٥١٩٥ اسم

١٣٣٧

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد

الأزهري ٢ : ٢٠٧ . الأعلام ٣ : ٢٧٥

١ . الفرائض ، الفقه الاسلامي واصوله .
أ . المؤلف . ب . تاريخ النسخ .

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مقدمة لفقر في علم الفرائض رقم ١٢٢٧
اسم المؤلف	صالح بن حسن الكندي
تاريخ النسخ	مقدمة سنة ١١٣٦
عدد الأوراق	١٤٥
ملاحظات	٢١٦، ٤

ع، ح

١٧٧

كتاب عمدة الفارص على علم

القراير نظم سيدنا ومولانا

القام الغلامنا الشيخ

صالح بن حسن

أحمد بن علي بن

الله بن وعلوه

السلبي

ابن

كتاب عمدة الفارص على علم



في دار الكتب
بالمدينة المنورة
في شهر ربيع الأول
سنة ١٢٨٥

اسم الكتاب
عمدة الفارص



مكتبة

مكتبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ لِيَسِّرْ

- ١ **قَالَ** الْفَقِيرُ صَاحِبُ بَرْحَسَنَ أَحْمَدُ اللَّهُ الْعَنِي الْمُحْسِنُ
- ٢ رَبِّ تَعَالَى خَالِقَ الْبَرَاءِيَا مُقَدِّرَ الْأَحْجَالِ وَالْعَطَايَا
- ٣ مُعِيدَ الْأَعْدَاءِ الْفِتَاءِ وَالْعَدَمِ لِأَنْ تَجَارِي مَا قَضَاهُ فِي الْقَدَمِ
- ٤ **أَحْمَدُ** حَمْدًا عَلَيَّ يَا قَسَمًا وَقَدَّرَ الْمَوْتَ عَلَيْنَا حَكَمًا
- ٥ إِلَيْنَا الْفَرْدُ الْقَدِيمُ الْبَاعِثُ الْبَاقِي بَعْدَ خَلْقِهِ وَالْوَارِثُ
- ٦ الْمُصْطَفَى خَلَاصَةُ الْأَحْيَادِ وَنَحْنُ الْأَيَا وَالْأَحْدَادِ
- ٧ مُحَمَّدٌ الْقَائِلُ لَنَا مُحَرِّصُنَا وَحَاشَا تَعْلَمُوا الْفَرَايِضَا
- ٨ صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا وَسَلَامًا وَالَهُ وَصَحْبَهُ وَكُرَامًا
- ٩ **وَبَعْدُ** سَدَا فَاجْلِ الْمَعْتَنَا بِهِ فَرَايِضُ آلِهِ رَبَّنَا
- ١٠ إِنَّمَا أَنَا فِيهَا مِنْ الْأَحْبَارِ وَالْحَثُّ عَنْ نَبِيِّنَا الْمُحْتَارِ
- ١١ وَهَذِهِ الْقِنِيَةُ الْفَرَايِضُ **سَمِيَّتُهَا** عَمْدَةُ كُلِّ فَارِضٍ
- ١٢ جَامِعَةُ أَصُولِهَا جَمِيعَا أَذْيَسْتَحِيلُ حَصْرُهَا الْفُرُوعَا
- ١٣ قَاطِنُهَا بِأَحْوَتُهُ فَهُوَ يُبَصِّرُ الْمُسْتَدِي وَالْمُسْتَمْتِي يُذَكِّرُ
- ١٤ ضَمْنُهَا فَوَائِدُ مَاهِمَتِهِ مِنْ كِتَابِ الْعُلَمَاءِ جَمَّةٌ

مَعَ

مَعَ احْتَوَاغِ الرَّوْحَانِيَّةِ وَدُرِّهَا بِهَا مَرْيَمَةُ ١٥

لِضَمِّهَا الْأَحْكَامَ ثُمَّ الْأَمْثَلَهُ وَمَا حَوْتُهُ مِنْ شَرْطٍ مَكْمَلَهُ ١٦

وَعَقْلُهَا سَوَارِدُ الْمَسَائِلِ وَبَدَلُهَا الْفَضْلُ لِكُلِّ مَسَائِلِ ١٧

مَعَ مَا أَفَرَّتْهُ مِنَ الْأَقْرَارِ وَالْبَعْضُ مِنْ مَسَائِلِ الْأَدْوَارِ ١٨

وَمَا مَبَا مِنْ عَمَلٍ يَحْقِيقُ حَكْمَ مَسَائِلِ عَلَيْهِمَا يَطْبِقُ ١٩

وَجَمْعُهُمَا مَا أَجْمَعَ الْأَيْمَتَهُ عَلَيْهِ وَالْخَلْفَ لَهُمْ وَفَهْمَهُ ٢٠

عَلَامَةُ الْأَجْمَاعِ مَا أَطْلَقَتْهُ وَمَا جَرَى فِيهِ اخْتِلَافُ قُلْتَهُ ٢١

وَقَدْ اثْبَتَ بِالْمُلْقِيَاتِ ٢٢ أَبْوَابُ شَتَّى نَاسِبَتِهَا فَالْكَفَى ٢٢

وَأَزْ نَسَبَتْ لِأَمَامِ حَكَمًا وَلَمْ يَكُنْ نَقْلُهُ قَدْ عَلِمَا ٢٣

أَوْ نَصَهُ بِمُخَالَفَةِ الْحُكْمِ بِهِ أَرَدَتْ بِالنَّسَبَةِ أَهْلُ مَذْهَبِهِ ٢٤

مُعْتَمِدًا مَسْهُورُ كُلِّ مَذْهَبٍ وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَحْقِيقَ مَطْلَبَ ٢٥

وَأَنْ تَكُونَ لِلْعِبَادِ نَفْعًا وَسَيِّئًا الْفُوزَ نَائِي الرَّحْمَنِ ٢٦

تَعْرِيفُ عِلْمِ الْفَرَايِضِ وَمَوْضُوعُهُ وَغَايَتُهُ

تَعْرِيفُهُ فِقْهُ الْمَوَارِيثِ وَمَا ضَمَّ إِلَيْهِ مِنْ حِسَابِهَا أَعْلَمَا ٢٦

مَوْضُوعُهُ التَّرَكَاتُ قَوْلُ مَعْمَدٍ وَخَالِفُ الصُّوَرِ يَجْعَلُهُ الْعَدَدُ ٢٧

أَصْلُهُ أَنْ يَحْقِيقَ
بِفَتْحِ الْقَافِ
وَسُكُونِ الضَّرَّةِ

٢٨ غايته وصول ذي الحقوق ما يستحقون على التحقيق
 ٢٩ وقال بعضهم حصول ملكه موحية في نفس من قد أدركه
 ٣٠ سرعته بالنطق بالجواب بصحة له على الصواب
الحقوق المتعلقة بالترك
 ٣١ وموّن التجهيز قدّم أبداً على حقوق العين عند أحد
 ٣٢ كمن جني عليه أو كالمتمسك وغيره قدّمها على الموّن
 ٣٣ فإن يخلف فقه المهر من حال وقد جني حياية توجب مال
 ٣٤ فعند أحد ببيع القبر ثم من منه توجب الموّن
 ٣٥ ثم يوفي من جني عليه وبعد من يقضي له به
 ٣٦ وأثر الخلاف بيد وفيما لم ينفق قيمة بكل منهما
 ٣٧ تجهيز زوجة علي زوج علم أيساره لو بالعتا تنقسم
 ٣٨ عند الامام الساطعي وطلقا عند أبي حنيفة واطلقا
 ٣٩ ومالك وأحمد من مالها إذا الحياة انقطعت وماله
 ٤٠ وثالث الحقوق دين اطلقا في ذمة أي لم يكن تعلفا
 ٤١ بعينها والرابع الوصية للاجنبي من ثلث البقية

والخامس الارث هو المقصود مما ينبغي ان له وجود ٤٢
اركان الارث وشروطه واسبابه وموانعه ٤٣
 للارث اركان تحققته سميت كذا شروط ينعدم ان عدمت ٤٤
 كذا اسباب له توجد كماله موانع تجدد ٤٥
الاركان

اركانه المحققة ثلاثة ان وجدت تحقق الوراثه ٤٦
 مؤرت ووارث حق وجد بعد الذي ذاق الحمام او قد ٤٧
الشروط

شروط التي عليها يقف هوت مؤرت عيانا يعرف ٤٧
 كذا الحوقه بميت حكما وذا كففود كقاض حكما ٤٨
 بموته تركة وقته يقين ومن جني بحامل القت حين ٤٩
 ميتا فذا الحوقه مقدر بنسبة لغرة تقدر ٥٠
 ثم حياة وارث تحققت بعد مؤرت له اول الحقت ٥١
 باحي تقدير الحمل فصلا حيا لوقت ممكن ان يوصلا ٥٢
 وعلم قاض حبة التوارث والقرب بين ميت ووارث ٥٣

تجدد موّن باليمين
 معناه تقطعها من يمين
 الأيم مع السلام
 على الميت

الاستنباب

- ٨٤ الارث الثاني كاح قد وحب او بالولا وموكلحة النسب
 ٨٥ او بقربة لها انتساب فهذه الثلاثة الاستباب
 ٨٦ تختصت ورثتها والرابع عم وفيه الاختلاف واقع
 ٨٧ فمالك قال بارت مطلقا والبعض من مذهبه قد فرقا
 ٨٨ والشافعي في القديم قال لا بارتة واطلق المقالا
 ٨٩ وفي الجديد قال بانتظام امام بيت جهة الاسلام
 ٩٠ ومذهب النعمان وابن حنبل منع الترات مطلقا وموجب

فصل في توريث المطلقة

- ٩١ وورث الزوجين بانقاق في عدة الرجعي من الطلاق
 ٩٢ ولا توريث في الطلاق البائن في صحة لقوة التباين
 ٩٣ ولا توريث في مرض حيث استتت تيممه والشافعي ولو ثبت
 ٩٤ وعينه ان يكن المخوف مع تيممه بقصد حرمان يقع
 ٩٥ ورثتها النعمان حيث بقيت عدتها واحدا ولو مضت
 ٩٦ ما لم تزوج او عن الدين ترد ومالك ولو تزوجت عدة

وعنده

- ٩٨ وعنده لو زوج المريض بزوجته فارثها مرفوض
 ٩٩ كذا اذا تزوجت مريضه زوجها فلا يرث من الفريضة

باب الموانع

- ومانع الميراث ما يلزم من وجوده العدم فغير مقترب
 لكن هذا الحكم قد تحلفا في البعض من مسایل وأتلفا
 فيمنع الميراث رفق مطلقا الا مبعضا فاحدا التقا
 ورثه وعنه ثم يحجب بقدر حرثته من يحجب
 وللإمام الشافعي قول ربح يارث ما يملك عنه واتضح
 مثاله زوج اخ حرات وابن لها مبعض نصفان
 فالربع والتمس الزوج من تراث ومثله لابن اثنان ثلاث
 ورثته الى احيها المسفق وان يميت مبعض عن من بقي
 فماله المملوك من حرثه لا يلا مالك البقية
 خذ مخرجا يعم ماله وحب ومن يرث معه ومن له حجب
 ثم اعطه بقدر ما حواه حرثه واستقطه من سواه
 كذا الذي جني عليه حيوودي جزية تقية

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

اي نصفه
 ونصفه

ثم التحق بدار حرب فاسترق وقد سرت في نفسه فما تحق
 من مالها لوارثيه اجمع ١٨٢ فالقن يورث عنه عند الشافعي
 كذلك ايضا عند ابي حنيفة مدبره قد دبرت وارثت
 والتحقت بعد دار الكفر وترى المحقوق مثل القبر
 فانها وارثة من دبرت ان رجعت من بعد ما قد سلمت
 كذلك عند مالك يلدحق مكاتب ادخل معه من يعيق
 عليه بالملك له لو ملكه كاصله او فرعه ان شره
 ومات قبل ان يوفي السيد مال كناية عليه عقدا
 وكان قد خلف متروكا يريد عن الوفا فمالك يحض المريد
 ٩٠ بخاصب يحبه في عقدها وان يكن انثى فقد فرضها
 او قدر فرض من تقدم من اناث او الفروض ان تعد في الرث
 وما بقي لسيد يسد سخ ذاعند مالك ولا تتفسخ
 وانما خصوا به لانهم قد ماتلوه في كتابه لهم
 واحد والشافعي قال بفسخها وما حواه الا
 لسيد وعند ابي حنيفة يوف منه الدين للكتابة

وما

وما بقي لوارثيه مطلقا من داخل وغيره واطلقا
 بالقتل عدوانا وشبهه يمنع ميراث قاتل بقول مجمع
 وما بحق مثل مقتصر فلا يمنع عندهم ثراثة خلا
 حبر زمانه الامام الشافعي فعده وشبهه بما منع
 وخطا عند الثلاث مانع والحبر مال لك لذي يمانع
 فعنده ورثه من ماله لادية تجعل في حياله
 ومنع الارث اختلا والدين في قرابة وفي النكاح فاعرف
 وفي الولا ايضا الا احدا فانه ورث كل من عدا
 معتق حتى لو يكون كافرا من مسلم كان له قد حررا
 وعنده ايضا اذا ما اسلما كافر وارث قريبا مسلما
 وذلك الاسلام قبل القسم اذ فيه ترعيب لهذا القسم
 حتى ولو بالارتداد اثبت او زوجة واسلمت في العدة
 لا ان يكن زوجا عنيدا كافرا طلق رجعي الزوجة ثرا
 فاسلمت بعد وماتت فاسلما في عدة الطلاق حين علما
 كذلك عند احمد لو حكما علي صغير انه قد اسلما ١٠

في النكاح
في العدة
في الرث

يفقه في دارنا الواحد من ابويه او مما فاستقد
 والكفر عند الشافعي بملء ووافق النعمان والاحلة
 وعند مالك ثلاث ممل وممل شتي لدا ابن حنبل
 واثر اختلافهم قد ظهرا في كافر من المجوس قبرا
 وخلف ابنا او لا مجوس وثانيا من وثن مخوس
 وثالثا ايضا وقد تنصرا ورابعاهود ثم حصرا
 فعند ابي حنيفة والشافعي جميع ما خلف بين الاربعة
 ومالك ورثته للوثن والمجوسي لا تقاق بين
 واحمد ورثته المجوسي للاستنوا في ملة الحنيس
 ومالذي خلا عن وارث جميعه في بلا توارث
 كذا يكون الحكم فيما قد بقي ان كان ذو فرض ولم يستغرق
 ومال مرتد فقي اجمع في بيت مال المسلمين بوضع
 ومالك قال الذي يحويه او ما بقي بعد وارثيه
 يعطى لاهل دينه من كورته لانه ما تلم في جزئيه
 ومنه بالنعمان فيما بقي يرده علي الذي استحقا

ولا يورث من مسلم وكافر ولو علي ملته في الظاهر
 وعرق النعمان في الاثني ومكتسب له ففصل يعرف
 ونزل اللخوق دار الكفر منزلة الموت بحكم فادر
 والحق به الزنديق ومومن بظهر اسلامه وكان للكفر ستر
 وقيل من لا يمتثل لدين ومومن في القولين
 ومالك ورث منه المسلما ان لم يكن منه التماذي علما
 والشافعي وابو حنيفة قال لا تخالفهما في الذمة
 وفي الحرية بعد مانعا ومالك واحمد قد مانعا
 عند اتحاد ملة ووافقا عند اختلافهما اذا تحققا
 واهل عمة وامان جعلا كامل ذمة علي ما نقل
 عن الامام الشافعي للقرية وقيل بجعلا كاهل الحرية
 فان ميت معامد عن اربعة معاهد مستامن كا نامة
 وثالث من اهل حرية ضلته ورابع ذي جزية
 فاقسم علي اولاده الثلاث جميع ما خلف من تراث
 ويمنع الحر من منه اجمع وداموا الاربع عند الشافعي

وَوَرَّثَ ابْنُ حَبِلٍ وَمَالَهُ جَمِيعُهُمْ أَنْ مِلَّةً قَدْ سَلَكُوا
 وَأَنْ تَحَالَفُوا فَوَرَّثَ مِنْ عَلَيْهِ مِلَّةً كَمَا تَقْدَمُ رَأً لَا
 وَوَرَّثَ السَّافِغِي عَدَا ثَلَاثَةً مِنْهُمْ وَذِمِّيًّا مَنَعَ
 وَمَالَهُ وَالسَّافِغِي عَدَا رِدَّةً كَفَرًا مَنَعَ اسْتِنْدَادًا
 وَاحْمَدُ وَابْنُ حَنِيفَةَ الْحَقَّ لَهَا بِالْأَصْلِيِّ فَلَنْ يَفْرَقَا
 وَعَدَ مَالَهُ اللَّعَانُ مَا بَعَا أَنْ يَكُنَ الزَّوْجُ بِهِ قَدْ اشْرَعَا
 وَأَنْ تَكُنَ مَيِّ الْقِيَامَةِ قَدْ اسْرَعَتْ وَرَّثَ كِلَاهُمَا كَمَا تَبَيَّنَتْ
 وَأَنْ يَكُنِيَ اللَّعَانُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِأَخْرُورِثَ كِلَاهُمَا
 وَالْوَلَدُ الْمَنْهِي لَا يَرِثُ أَبَا وَلَا مِنَ الَّذِي لِيهِ نِسَابُ
 وَيَلْحَقُ الْإِبْنُ إِذَا مَا اسْتَلْحَقَهُ أَنْ يَمُوتَ وَارِثُهُ قَدْ لَحِقَهُ
 وَتَوَدَّاهُ عِنْدَ شَفِيقَانِ وَغَيْرُهُ لِلَّامِ لَا شَفِيقَانِ
 وَتَوَدَّاهُ زَانِيَةً وَلَدَا ابْنٍ لَاهُمَا لَا وَلَدَ أَعْيَانِ
 وَالسَّافِغِي عَدَا دَوْرًا حَكْمِي وَغَيْرُهُ خَالِفُهُ فِي الْحَكْمِ
 كَانَ يُقَرِّحًا يَزِلُّ الْمَالُ أَخِي لَابٍ كَامِلُ الْأَحْوَالِ
 بَابُ مَعْنِي كَانَ مَجْهُولُ النَّسَبِ فَاسْمُ نَزَائِهِ وَصَحَّ النَّسَبُ

إِذْ يَلْزِمُ الدَّوْرَ عَلَى ارْتِجَا حَكْمًا لَكِنْ مَقْرِيْعُطُ مَا لَا حَرَمًا
 لِلْإِبْنِ فِي بَاطِنٍ أَمْ حَقًّا أَنْ كَانَ الْأَقْرَارُ بِالْإِبْنِ صَدَقًا
 وَاحْمَدُ وَرَّثَهُ وَيُثْبِتُ لِلنَّسَبِ وَالْأَقْرَارُ لَا يُلْتَفَتُ
 وَقَدْ تَقَلَّ بِضَاعُ الْعَمَانِ أَنْ النَّسَبُ وَالْأَقْرَارُ يَثْبُتَانِ
 وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَبْنَيْنِ يُقْرَانِ النَّسَبُ ٤٠
 أَوْ وَاحِدًا وَأَنْ يَصْدُقَ الْآخَرُ وَفِيهَا عَدَالَةٌ لَا يَذْكُرُ
 وَمَالَهُ تَرَاثُهُ يُثْبِتُ لَا نِسَابًا فَانْه لَا يُثْبِتُ
 الْأَبْعَدَيْنِ بِهِ أَقْدَرًا أَوْ عَدَلٌ مَعَ عَدَلٍ لَهُ أَقْرَا
 مِنَ الذَّكُورِ وَمَوْلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُ الْمُقَرَّحَيْنِ وَأَشْتَرُطُوا
 كَذَلِكَ لَوْ اعْتَقَ أَخِي حَارَا عَبْدَيْنِ مِنْ جَمَلَةٍ مَا أَحَارَا
 فَسَمَدُ بَابِ بْنِ مَوْلَاهُمَا نَعْدُ تَدَاعٍ عِنْدَ قَاضٍ حَكْمًا
 فِيهِمَا يَثْبُتُ لِلْإِبْنِ النَّسَبُ وَلَا يَرِثُ لِلدَّ وَرَفَاقُضُ بِالْعَجِي
 فَيُدْفَعُ الْآخِرُ لِأَبْنِ أَخِيهِ فِي بَاطِنٍ جَمِيعُ مَا لَا بِيَهُ
 أَنْ يُعْتَرَفَ بِبَاطِنٍ أَوْ صَدَقَ مَا أَوْ كَانَ يُدْرِي بِبَاطِنٍ صَدَقَ مَا
 وَعِنْدَ غَيْرِ السَّافِغِي يَثْبُتُ مِيرَاثُهُ كَمَا انْتَسَبَا ابْنَتَا ٧٠

١٥
 ١٥

باب الوارثين من الذكور

الوارث ابن قابله مائلا فالاب ثم الجد بعد ما علا
والاخ مطلقا شقيقا واولا كذا لام ورثته في النسب
ثم ابنه ان لم يكن له امر فالعم قابله علي ذاك الحكم
والزوج ثم ذوالولاء من عتق او عاصب له بنفسه التحق
تقدم بالاختصار عشر وعدهم بالبسط خمسة عشر
فان ميت عنهم فوارث الاب والابن والزوج وابق حجبا
بالابن ثم الاب حجب تخص كما سيأتي موضحا بالنص

باب الوارثان من النساء

والوارثان الميت بنت الابن والام والحدثة منها عني
او من اب واخت ميت وعم شقيقة اولاديه اولاد
وزوجة ومن لها الولاء فمن سبغ ويبسط ياء
فان ميت عنهن ورث بنتا وبنت الابن والام زوجة اختا
وحجب باقيهن في الحقيقة بالميت والام وبالشقيقة
او يمكن اجمع من الصنفين فانبا وبنتا احد الزوجين

والاب

والام والام وباقيهم حجب بالابن والام واجب
وان يكن للشخص فوق حاجب نسبت حجب لا قوي حاجب
ونسبة الوارث مما اطلقت فانها ميتة تحققت
كالكسرة اطلاقا للواحد وغيره مقيد بالزائد
والجدان اطلق لا ينصرف الا الي اب قن عرف
وان يكن جدا لامر قيدا بالام اي بلفظه تقيدا

تقسيم الارث الى فرض وتخصيب

الارث نوعان لدا التوارث فرض وتخصيب بغير ثالث
فالفرض في العرف نصيب قدرا بالشرع في متروك ميت قبرا
يثبت لوارث له مخصوص بالفرض والنكاح بالمفوض
واحد اثبت مدي في الولا للاب ثم الجد بعد ما علا
مع فرع معتق اذا كان ذكر كذا الجد واخوة اذا وفر

باب الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى

فروض ارثية الكتاب عشرة فستة محدوددة مقدرة
النصف والربع ومن وكذا ثلثان ثلث سدس وثلث

اي الفرض

تقبضها ثلاثة ما حدة ولا بلفظ الكسر قد تسمت
وذاك فرض ربنا في الإيتين لذكر كمثل حظ الانتيين
وفرضه ارث اخ قد انفرد من اخته ان لم يكن لها ولد
وعاش الفروض محد ودول يسمه بالنصر ياري التسم
فرضه لامرثلتا انفصل دل بان الالب يعطي ما فضل
واصطلم الفراض ان الاربعة تدعي بتعصيب لديم فاتبه
وعكس هذا ثلث باق ثبنا بالاجتهاد لا بنصر قد اني
فالنصف فرض الزوج حيث انفردا عن فرعها الوارث لو تباعدا
وفرض بنت الصلب ان تنفرد عن المساوي والمعصب عدد
ومولبت الابن عند فقدها لبنت صلب ومعصبا لها
ومن سواها من الاناث ولستقيقة من الترات
النصف بالفرض اذا عديت بنتا وبنت ابن ومن الاستوت
وعاصبا لها اخا او حيدا ومثلا اختا له ب وعدا
فقد شقيقة تكون معها في ارثها للنصف فرضا فيها
والربع فرض الزوج ان فرع ولد وفرض زوجة فاكثر ان قد

والثمن فرض زوجة لا ربع مع فرعه الوارث لا ثمانع
والثلثان فرض بنتي صلب فصاعدا مع فقد ابن الصلب
وفرض بنتي ابنه فاكثر اذا عدي من ابن ابن ذكر او
ومن يكن قبله من من بنات وفرض من عدد من شقيقان
مع فقد عاصبا خا او حيدا وجنس بنت بنت ابن حدا
ومثلهن اخوات من اب مع فقد من للشقيقان لعيب
والثلث فرض الامر ان تنفرد عن فرع الوارث او عن عدد
من اخوة اثنين او ثلاث من الذكور او من الاناث
وفرض اولاد من الام العدد ان لم يكن فرع ولا اب وحيد
وخالفوا بقية الوراث تشوية الذكور والاناث
عند اجتماع لانفراد والذكر ادلي بانثي ومو بالارث يقرر
وارثهم مع من به يد لونا وحجهم تقضاه يقيننا
والثلث للمجد اذا ماتت قسام اخوة بذاك خصصة
وان تجوز زوجا واما وابا قسبت الباقية لامر وجبا
ومولها مع زوجة لا ربع ودا بالانفاق عند الاربع

وَالسُّدُسُ لِلْأَمَّا إِذَا فُرِعَ وَجَدَ
 وَارثًا لَهُ مَعَ اثْنَيْنِ يَتَيْنِ
 سِوَاهُ وَارثَيْنِ أَوْ مَجْجُوبَيْنِ
 فَإِنْ تَزَمَّرَ بَيَانُ مَا قَدْ قُلْنَا
 فِي جَدٍّ وَلِمْ يَرْتَقِ الْإِضْلَاعُ
 يَنْقُصُ فِي الْوَضْعِ بِكُلِّ دَرَجَةٍ
 كَوَضْعِكَ الْإِخَاءِ عِنْدَ الضَّرْبِ
 وَكُلُّ فَرْضٍ ضَمٌّ مَعَ مِمَّا شِئِلَ
 مُعْتَمِدًا لِحِمَّةِ الْبَيْتِ أَرِ
 وَمَنْ تَزَوَّى بِبَدِيعِ صُنْعِنَا
 أَعْتَبِي بِهِ الْعَلَامَةَ الشَّشُورُ
 وَلَابٍ عِنْدَ جُودِ الْفَرْعِ
 وَالْحَدِّ مِثْلُهُ إِذَا مَا فُقِدَا
 أَمَّا مَنَاوَالُ الشَّافِعِيِّ وَمَالُكَ
 أَوْ أَبَوَيْنِ مَعَ زَوْجٍ وَوَرِثَا
 فَجَعَلُوا الْحَدَّ لَهُمْ يَشَارِكُ
 أَوْ زَوْجَةً فَإِنْ فُرِضَ لَمْ تَلْثَا

في كل فرض ضم مع مما شئل
 معتمدا لحمة البيت ار
 ومن تزوي ببديع صنعنا
 اعني به العلامة الششور

ولاب عند جود الفرع
 والحدة مثله اذا ما فُقدا

وَجَرِيَانُ الْخَلْفُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي الْجَمْعِيَّةِ
 وَفِي تَأْتِلِ الْأَصْلَ يُعْتَبَرُ
 وَالْحَدُّ فِي بَابِ الْوَلَاةِ يُحْتَجُّ
 وَأَحْمَدُ وَرَثَ جَدِّهِ الْوَلَاةِ
 وَغَيْرُ أَحَدٍ يَدْرِي بَازِ الْأَبِ
 وَعِنْدَهُ أَمْرًا بِيَهُ تَرَثُ
 وَحُكْمُهُمْ فِي بَابِهِمْ يَأْتِي عَلَى
 وَالسُّدُسُ فَرْضُ جَدٍّ مِنَ الْبَيْتِ
 وَمَوْلَانِ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتِهِ
 وَفَرْضُ اخْتِ لَابٍ وَأَكْثَرَا
 وَحَظُّ وَلَدِ الْأَمْرِ أَنْ يَنْفَرِدَ
 وَذَا تَمَامُ سَبْعَةٍ فِي الْعَدَدِ

بَابُ مَحْجُوثِ الْجَدَّاتِ

وَالسُّدُسُ فَرْضُ جَدَّتَيْنِ مِنْ بَيْتٍ
 وَأَنْ عُلْتُ وَأَمْرًا مِثْلَهَا
 اسْتَوْثَا دَرَجَةً كَأَمْرَاتٍ
 وَتَانِ بَاتِقَاتُهُمْ فَقَقْ لَهَا

في كل فرض ضم مع مما شئل

معتمدا لحمة البيت ار

في كل فرض ضم مع مما شئل

وَمَالِكُ عَلَيْهِمَا اقْتَصَرَا وَاحِدًا مَرَّابٍ الْآبَ بَرِي
 وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ قَالَا بِنُورِثَ لِكُلِّ حَبْدَةٍ
 أَذَلَّتْ حَبْدٌ وَارَثَتْ كَامَرَابَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَإِنْ عَلَا وَمَا الْحَبْدُ
 وَتَحْبُّ الْقُرْبَى الْبَعِيدَ وَأَطْلَقَ فِيهِ بِهِ فَرِيدَ
 عِنْدَ الْإِمَامِ أَحَدٍ وَالْمَعْنَى وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ يَقْسِمَانِ
 أَنْ كَانَتْ الْمَعْدِي لَمْ وَالَّتِي فَرَضِي لَا يَبْدَأُ بِهِ فَدَا دَلَّتْ
 وَعَكْسُهَا يُوَاقِقَانِ مِنْ سَبَقٍ فِي حَبْدِهَا الْمِيرَاثَ وَالْقَرْنَاقُ
 مِثَالُ مَنْ يَدُلِّي مِنَ الْحَبْدَاتِ بِجِهَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ أَوْ حَبْدَاتٍ
 بَانَ تَزَوَّجَ ابْنُ بِنْتِ حَفْصَةَ بِنْتِ أُخْرَى أَعْنِ بِنْتُ خَالَةٍ
 فَمِنْ وَلَدِ حَفْصَةَ أَمْرَابَ وَأَمْرَابُ الْإِمَامِ يَقْضِي الشَّيْءَ
 فَإِنْ يَكُنْ ثُمَّ لَزِيْدٌ حَبْدَةٌ أَمْرَابُ لَهُ سَوَاتُهَا حَفْصَةُ
 فَيَقْسِمَانِ سُدُسَ الْحَبْدَاتِ بَيْنَهُمَا إِذَا عَلَيَّ الْجَاهَاتِ
 لِحَفْصَةَ بِالْجِهَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثَةٌ لَا مَرَحِدَ لَهَا سِوَاةُ
 بِمَنْزِلَةِ ابْنِ حَبِيلٍ وَالْمَعْنَى وَالشَّافِعِيُّ عِنْدَهُ يَقْسِمَانِ
 لِكُلِّ حَبْدٍ نِصْفَ سُدُسٍ اثْنَتَا وَمَالِكُ وَرِثَةُ لِحَفْصَةَ

وَصُورَةٌ

وَصُورَةُ الثَّلَاثِ أَنْ يَكُنْ مِنْ تَلَدَ بِنْتُ خَالَةٍ لَهُ إِذَا نَ
 فَمِنْ وَلَدِ بَيْنَهُمَا حَفْصَةُ لَهُ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضًا حَبْدَةٌ
 أَمْرَابُ أَمْرَابُ الْإِمَامِ يَمْرَابُ لَمْ أَمْرَابُ وَثَلَاثَةٌ لَهَا فَمِنْ
 أَمَّا الْإِمَامُ لَا يَبْدَأُ الشَّيْءَ وَالْآخِرُ أَمَّا لَا يَبْدَأُ الْآبَ
 فَهَذِهِ تَسْقُطُ عِنْدَ أَحَدٍ إِذَا لَا يُوْرَثُ أَمْرَحِدًا أَوْ عَدَا
 وَتَسْتَبْدُ حَفْصَةُ بِسُدُسٍ خَلْفَ مِثْلِ مَنْ تَرَاثَ عُلَمَاءُ
 وَمِنْ هَذَا الْحَبْدِ ابْنُ حَنِيفَةَ ثَلَاثَ أَرْبَاعِ السُّدُسِ لِحَفْصَةَ
 وَلَا مَرَحِدَ الْآبَ عَنْ مِثْلِهَا رُبْعٌ وَذَا الْقِسْمِ عَلَى الْجِهَاتِ
 وَمَوْلَاهَا عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكُ إِذَا رَثَ أَمْرَابُ الْحَبْدِ عِزَّ سَالِكٍ ١٠٠
 وَالشَّافِعِيُّ يَجْعَلُهُ نِصْفَيْنِ بَيْنَهُمَا قِسْمًا عَلَى الْإِثْنَيْنِ
 وَصُورَتُهَا أَيْضًا بِابْنِ ابْنِهَا رُوحُ بِنْتِ عَمَّةٍ أَحْبَابُهَا
 فَمَا تَلَدَ فَا مَرَّابُ لَا بَهْ وَأَمْرَابُ أَمْرَابُ لَهَا ثَلَاثَةٌ
 فَإِنْ تَكُنْ أَمْرَابُ أَمْرَابُ نَسَاوَهَا تَأْخُذُ ثَلَاثَةً وَثَلَاثَةً لَهَا
 فِي مَذْهَبِ الْمَعْنَى وَابْنُ حَبِيلٍ قِسْمًا عَلَى عَدِ الْجِهَاتِ فَاجْعَلِ
 وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ قِسْمًا سُدُسَ تَرَاثَهُ عَلَى ذَاتَيْهِمَا

١٠٠

بِشَيْءٍ عَمِّي

باب النفقة

وعاصبت بنفسه ذوا الولا وذو كورة النسب قد خلا
 من بيني للميت بالام فقط فان نزع الله قد انضبط
 فانه بن فابنه وان سفل فالاب فالجد والاح السفتيق فلا
 فابنا ما بعد فعم لا لام فابنه من بعد ايضا وضم
 عتي اب من بعد فابنا لهما وبعد عم الى الحد انما
 وعند فقد الكل وثت ذالوا فعاصبا بالنفس حتي من ولا
 وحكم عاصب بنفسه ان فرد حوز جميع المال حكما اطرد
 ومع ربي الفرض اخذ الباقي كذا سقوطه بالاستغراق
 الاستغراق كان في الشركة مترك ثلثا عند من قد تركه
 فقدم الفرض علي النفقة وقدم الاحق بالترتيب
 ووارث بالفرض وحده خمسة زوجان امر ولد لها واحدة
 ومن يتعصب بسبعة مي الى ابن فابنه وان عنه ترك
 اخ لغير الام فابنه فعم فابنه كذا وذو الولاحتم
 واثان جميعان ما قد ذكرنا الاب ثم الحد بعد قرر

واربع

واربع كل لا لذتين يضم بنت و بنت ابن واخت لأم
 وجهتا نفقة يتخصر توجب في ابن ابن عم مو ايضا ولد
 فارثه اذ ذاك بالبنوة مقدم علي بني العمومة
 وارث ذي عصوبة من النسب مقدم علي عصوبة النسب
 فابن و بنت ملكا باهما وعنتق الاب به عليهما
 ثم استري عبدا وقد اعنتقه ومات بعد موت من اعنتقه
 عن ابن من اعنتقه و بنته فارثه لابن دون اخته
 وقد غلط فيها من القضاة تاء كما قد جاء عن ثقات
 وجهتا فرض وتعصب معا ورت بكل منهما ان وقعا
 مثل ابن عم موزوج او اخ من امر او زوج بعنتق يبرح
 او زوجة معتقة كذا بعد باني ذوي الفروض لا اب وجد
 ان اعتقا فالحكم بينهما عطل اذ حكم تعصبا لولا قد بطل
 فان تمت هند عن ابني عم احد هما زوج او ابن امر
 فنصف مالها الذي الزوجية او سدسه يعطي لذي الاخوة
 وما بقي من بعد فاقسمه علي كليهما في نسب تاء صلا

لا يملك ابنا من ابني
 فان تعصب بغيره
 فانه يملك

وَفِي الْوَلَاةِ مَالُهُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْمَسْئُولِ لَا بَنَ امْرَأَةً
 وَرَجَحَ اخْتِصَاصَ ابْنِ الْأُمِّ الشَّافِعِيُّ هُنَا عَلَى ابْنِ الْعَمِّ
 وَجِهَتَا الْفَرْضِ قَدْ يَكُونُا فِي وَطْئِ سِبْطَةٍ عِنَا عَلَيْنَا
 وَيُؤْتِي تَكْلَافَ الْمَجُوسِ الْفُسْقَةَ بِوَطْئِهِمْ حَارِمًا مُحَقَّقَةً
 فَإِنْ مَجُوسِي وَخَوَّهَ اسْلَمَا أَوْ جَانَا يَطْلُبُ حَكْمًا لَرَّامَا
 فَبِالْفَرْأِ بَيْنَ ابْنَيْهِ عَدَا عِنْدَ ابْنِي حَسَنِيَّةٍ وَاحِدَا
 وَمَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ قَالَا وَرَّثَ بِأَقْوَى الْجَمْعَيْنِ حَالَا
 وَلَا فَوْتَدْرِي إِنْ تَكُنْ أَحَدَاهُمَا حَاجِبَةً لِأَخْرَ فِيمَا عُلِمَا
 أَوْ كَوْنَهَا أَقْلَ حَجَبٍ مِنْهَا أَوْ لَا أَحَدٌ فِي الْأَرْضِ يَحْبِسُهَا
 فَإِنْ تَكُنْ قُوَّةً مَحْجُوبَةً وَرَّثَتْ بِالضَّعِيفَةِ الْمَغْلُوبَةِ
 كَانَ أَيْ شَخْصٌ مَجُوسِي امَّةٍ أَوْلَدَهَا بِنْتَا وَزَادَ ظُلْمَهُ
 فَإِنْ مَيَّتَ عَنْهَا فَبِالْبِنْتَيْنِ إِذَا يَكُونُ الْأَرْضُ لَا الْاِخْتِيَّةَ
 أَوْ إِنْ يَطْلُبُ ابْنُهَا فَوَلَدَتْ بِنْتَا لَهُ ثُمَّ يَطْلُبُ مَنْ وَلَدَتْ
 أَوْلَدَهَا بِنْتَا فَكُلُّ اخْتِابٍ فَإِنْ نَمَتَ مِنْ بَعْدِ وَسْطِي ثُمَّ الْإِبْرَ
 صُغْرِي عَنْ الْعُلْيَا فَجَدَّةٌ وَخَاتٌ فَجَدَّةٌ يَبِي الْأَقْلَ حَجَبٌ

وَأَنْ نَمَتَ بَعْدَ ابْنِ وَالْعُلْيَا صُغْرِي عَنْ الْوَسْطِي فَمَا قَدْرُهَا
 أَمَّا إِذَا لَكُونَهَا لَا تَحْبِبُ بِحَالِ حَرَمَانَا لَهَا فَيَحْبِبُ
 وَأَنْ نَمَتَ بَعْدَ ابْنَيْهَا عَنْهُمَا وَرَّثَتْ وَسْطِي بِالْأُمِّ امَّةٍ عُلْمَا
 وَالْعُلْيَا بِالْاِخْتِيَّةِ الضَّعِيفَةِ لِحَبْلِهَا بِالْأُمِّ عَنْ حِدَّةٍ وَدَّةٍ
 وَالْوَلَدُ الْمُنْفِي بِاللَّعَانِ وَمُسْلَمُهُ وَلَدَا ابْنِي مِنْ زَانٍ
 فَأَمَّا بَعْدَ الذَّكَورِ الْعَصْبَةِ بِحِيلٍ لَهُ عَاصِبٌ أَمْرٌ عَصْبَةٍ
 فَإِنْ مَيَّتَ عَنْ امَّةٍ وَخَالَ فَاثَلَّثَ ثُمَّ مَا بَقِيَ لِلْحَالِ
بَابُ الْعَصْبَةِ بِالْغَيْرِ
 وَبِنْتُ صُلْبٍ عَصَبَتْ بِالْإِبْنِ كَذَاكَ بِنْتُ لَابْنِ بَابْنِ الْإِبْنِ
 أَعْنِي مَسَاوِيًّا أَخَا أَوْ ابْنَ عَمٍّ أَوْ نَارَ لَهَا عِنْدَ الْبَنَاتِ ثُمَّ
 كَابْنِ لَابْنِ لَابْنِ بَنِ الْإِبْنِ وَاخْتَدَمَتْ مَعَ بِنْتِ عَمٍّ قَدْرِي عَمٍّ
 وَتَمَّ بِنْتُ لَمِيَّتَ حَارِثَا ثَلَاثِي تَرَاتُهُ بِذَاكَ فَارْتَا
 وَبِنْتُ ابْنِهِ وَبِنْتُ لَابْنِ الْإِبْنِ وَبِنْتُ ابْنِ ابْنِ لَابْنِ تَسْتَكُنْ
 يُعْصَبُ بِجَمِيعِ هَذَا الذَّكَرِ فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ لَهْنٍ بِحَيْرٍ
 فَعَصَبَ اخْتَا بِنْتُ عَمِّ امَّةٍ لَهُ وَالْإِبْنُ وَحِدٌ عَمَّةٌ

وَعَصَبَةُ الشَّقِيقَةِ الشَّقِيقِ وَالْحَدُّ عِنْدَ فَقْدِهِ حَقِيقٌ
وَالْإِخْتِامُ مِنْ أَبٍ أَخٍ مَا ثَلَمَا وَالْحَدُّ أَيْضًا لَا تَنْتَقِاخُ لَهَا
وَحُكْمُهُ كَعَصَبٍ بِالنَّفْسِ فِي اخْتِامٍ بَيْنِي وَاسْتِطَاعَتِي
الْإِخْتِامِ مَبْنِي فِي الَّتِي تَغْرِي أَكْثَرِي قَلْبٍ لِفَرْضٍ قَدْ عَلَا
وَأَقْلَبَهَا بَعْدَ إِلَى النِّصَبِ لِلْحَدِّ مِثْلَاهَا مِنَ النِّصَبِ

بَابُ الْعَصَبَةِ مَعَ الْغَايِرِ

وَالْإِخْتِامُ فَاعِلٌ لَا لَامَ عَصَبِهِ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ مَا بَقِيَ مِنْ نَفْسِهِ
كَذَاكَ مَعَ ابْنَتِ ابْنِ مَا نَزَلَ فَبَعْدَ فَرْضِ حَظِّهَا مَا قَدْ فَضَلَ
وَحَيْثُ صَارَتْ الشَّقِيقَةُ عَصَبَةً مَعَ بِنْتِ ابْنِ صُلْبٍ لَا بِنْتِ مَصْحَبِهِ
أَوْ مَعَ مَا فَكَ الشَّقِيقَةُ تَحْجِبُ كُلَّ الَّذِي لَهُ الشَّقِيقُ بِحُجْبٍ
وَمِثْلَهَا فِي الْحُجْبِ إِنْ كَانَ لَهَا أَخُوهَا وَتَحْجِبُ مَنْ لَهُ أَخُوهَا وَتَحْجِبُ

بَابُ الْحُجْبِ

الْحُجْبُ مَنَعٌ مِنْ يَقْعَ بِهِ سَبَبٌ مِنْ أَرْتِهِ أَوْ يَعْصُرُ مَا لَهُ وَحَيًّا
فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ حُجْبُ حُرْمَانٍ وَأَوْفَرُ الْحَظِّينِ حُجْبُ تَقْصَانٍ
وَذَا يَكُونُ بِاتِّتْقَالِ فَرْضٍ لِمِثْلِهِ أَوْ عَاصِبٍ لِلْفَرْضِ

أَوْ عَكْسَهُ أَوْ بِاشْتِرَاكِ فِيهَا أَوْ مِنْ عَصَوِيَّةٍ لِمِثْلِهَا أَعْلَمَا
أَوْ تَزَاحُمٍ لِعَوْلٍ ظَهَرَ فَهَذِهِ سَبْعَةُ اقْتِسَامٍ تَرَا
كَاحِدَ الذَّوْحَيْنِ إِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَعٌ لُطَيْبٌ وَارْتِ قَدْ مَنَعَهُ
أَوْ كَابٍ وَحَدٍّ فَرَعًا صَحْبًا مِنْ الذُّكُورِ أَوْ كَفَرَعٍ اصْطَحَبَا
مِنْ الذُّكُورِ بِالْإِنَاثِ أَوْ جَمْعٍ فِي فَرْضِهِ تَشْتَرِكُ بِذَا الْحَكْمِ
مِنْ النِّبَاتِ أَوْ بِنَاتِ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتِ وَإِخْوَةُ أُمَّرَتَيْنِ
أَوْ جَمْعٍ مِنْ شَارِكٍ تَقْصِيًّا كَابْنٍ مَعَ ابْنٍ وَاحِدًا وَكَأَكْثَرٍ
أَوْ اخْتِامٍ مَعَ بِنْتِ ابْنِ صُلْبٍ أَوْ ابْنَتِ ابْنِ صُلْبٍ أَوْ ابْنَتِ ابْنِ صُلْبٍ
أَوْ كَالشَّقِيقَتَيْنِ إِنْ قَدْ ضَمَّتَا لِلزَّوْجِ وَالْأُمَّرَتَيْنِ أَوْ ابْنَتَيْنِ
وَبِحُجْبِ ابْنِ كُلِّ ابْنِ ابْنٍ كَمَا بِحُجْبِ الْإِبْنِ كُلِّ حَدٍّ قَدْ سَمَا
وَأَحْبَبُ بِالْإِبْنِ وَابْنِهِ وَبِالْإِبْنِ أَخَا وَإِخْتِامٍ مِنْ وَلَدٍ أَوْ نِسَبٍ
وَوَلَدٍ أَوْ زَادٍ فِي الْحُجْبِ بِحَدٍّ وَبَابِنَةٍ ثُمَّ ابْنَتِ ابْنِ تَعَدُّ
وَبِالشَّقِيقِ وَلَدُ عُلَّةٍ حُجْبٌ وَبَابِنَةٍ ابْنِ ابْنٍ لِعُلَّةٍ نِسَبٍ
وَإِنْ الشَّقِيقُ أَحْبَبُ بِأَخٍ لَابٍ وَالْعَمُّ وَابْنُهُ بِكُلِّ أَحْبَبٍ
وَحُكْمُهُمْ كَأَخَوَةٍ فَيَأْسَبُ كَذَا يَوْمُهُمْ عَلَى يَدِ الشَّقِيقِ

وَمَنْ يَوْصَفُ قَدْ حُجِبَ لَا يَحِبُّ لغيره عن الذي يستوجب
فَإِنْ مَيِّتَ عَنْ ابْنِهِ الرِّفِيقِ وَزَوْجَةٍ وَعَنْ أَخٍ شَفِيقٍ
فَرُبَّعَ الْأَرْضِ لَهَا وَالْبَيْتِ إِلَى شَفِيقَةٍ بِالْإِتِّفَاقِ
وَمَنْ عَنْ أَرْتِهَ حُجِبَ بِشَخْصٍ يَحِبُّ غَيْرَهُ بِنُوعِ النِّقْصِ
كَالْأَمْرِ مَعَ ابْنِهِ وَأَخُوهُ يَحِبُّ بِهِمْ لِسُدُسٍ مِنْ تَرْكَةِ
وَيَحِبُّ لَمْ يَكُنْ حَيَّةً بَدَتْ مِنْ نَحْوِهَا أَوْ مِنْ ابْنٍ وَإِنْ عُلْتُ
وَسَاقِطَ الثَّلَاثِينَ وَاسْتَعْرَقَ بَعْدَ مَحْجُوبًا بِإِلَّا اتِّفَاقٍ

المسألة المشتركة

أَنْ يَجْتَمِعَ مَعَ الشَّفِيقِ أَوْلَادُهُم وَالرُّوحُ أَيْضًا ثُمَّ حَيَّةٌ أَوْ أَمٌّ
فَاسْقُطَ الشَّفِيقُ عِنْدَ أَحَدِهِمَا وَوَافَقَ الْمَعْنَى ذَوَا عَمَلٍ
بِمَا قَضَاهُ أَوَّلًا فِيهَا عَمَرٌ جَرَّ بِأَعْلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدِّسَتْ
وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقِسْمِ قَدْ شَرَّكَاهُ مَعَ وَلَدٍ الْأَمْرَ
لِحُكْمَةِ الشَّافِعِيِّ لِدَا التَّرَافُعِ وَذَا اجْتِمَاعًا مِنْهُ لَا تَمَانَعُ
فَإِنْ تَكُنْ أختٌ فَمَا فَوْقَ لَابٍ فَعَرَضُهَا أَوْ فَرَضُهَا مِنْهَا فِيهِ حَيَّةٌ
وَبَعْضُهُمْ عَنْ الشَّفِيقِ ذَهْلًا أَعَالٍ أخت لَابٍ وَمَا عُلَا

بِرَّعْمَةٍ أَنْ الشَّفِيقُ قَدْ حُجِبَ أَوْ أَنَّهُ لَأخُوهُ الْأُمِّ لَسِبَتْ
وَأَنْ يَكُنِ الشَّفِيقُ فِيهَا ظَاهِرًا حَتَّى يَفْنَى بِأَبٍ لَهُ قَدْ ذَكَرَا
وَمَالِكٌ لَوْ صَحِبَ الْجَدُّ لَهُمْ حَازَ الَّذِي يَخُوزُهُ أَوْلَادُ الْأُمِّ
وَمَنْعَ الشَّفِيقِ لِلْمِيرَاثِ فِيهِ وَهَذِهِ سَبَبُهَا الَّتِي تَغْزِي ابْنَهُ
هَذَا لِأَنَّ الْجَدَّ فِيهَا يَحِبُّ كُلَّ الَّذِي بِأَمِّهِ بِبَنَسِبٍ
فَإِنْ يَكُنْ مَكَانَهُ أَخٌ لَا بَتَّ يَحُوزُ جَدَّ مَالِ الْوَلَدِ أَمْرًا وَحَيَّةٌ
لَهُ فِي حُجْبِهِ تَسْبِيبًا فَتَلْتِ الْمَالُ لَهُ قَدْ صَحِبَا
وَهَذِهِ لِمَالِكٍ قَدْ تَسَبَّبَتْ وَمَا لِكَيْتَ لَدَيْهِمْ سَمُرَتْ

باب الجدة والأخوة

وَالْحَيَّةُ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ النِّعْمَانِ فَيَحِبُّ الْأَخُوَّةَ حُجْبَ حَرَمَانِ
وَكُلَّهَا عِنْدَ الْأُمِّ ثَلَاثَ مِائَةٍ مِثْلُ الْوَلَدِ وَوَأَنَاتِ
الْأَبِ قَدْ تَسَبَّبَتْ لِمَالِكٍ وَسَبَبُهَا فَلَيْسَ بِالْمِشَارِكِ
لِقِيَاسِ الْأَخُوَّةِ حَيَّةٌ إِنْ عُدَّ ذُو الْفَرْصِ أَنْ مِثْلَهُ قَدْ رَأَى الْمِثْلَ
وَذَلِكَ فِي خَمْسٍ كَجَدِّ مَعَ أَخٍ أَوْ أختًا وَمَا أَوْ أختين رَسَخَ
أَوْ صَحْبًا الْجَدَّ لَأَخَوَاتِ ثَلَاثَ وَأَنْ تَكُنْ مِثْلِيَّةً قُلْتُ لَكِ التَّرَاثُ

يَسْتَحِبُّ الْمَالِكُ

وَأَخُوهُ الْأَخِيَّةُ وَأَخُوهُ

بالفرض أو بالقسم والمعتبر
 وذلك في ثلاثة كاخوين
 وإن يكونوا فوق متلبه اعتبر
 ومعه لا حظ من مقاسمه
 أو سدس ما خلفه من الترات
 كالحمد مع شقيقة وزوجة
 ومع ثلاث أخوة وزوجة
 أو هم وبنت معهم يكون له
 ويستوي للمجد أيضا حالان
 أو كان مع أخ وبنتي ابن
 ويستوي الثلاث في زوج وحيد
 والسدس فرضا إذا قد فضل
 أمثلة حدة وبنتان وأدوم
 وتسقط الأخوة طرا لا
 وعد ولد الأب ولد الأبوين
 إذا وذاك أو هو المحير
 أو أخ مع اختين أو ضعف لثني
 الثلث فرضا صور لا تنحصر
 فيما بقي أو ثلث باق فاعليه
 ويستوي الحظان أيضا والى
 فقسمة سهمان من أربعة
 ثلث باق وأخت في التركة
 السدس فرضا إذا هو الاخطاه
 ان كان معه زوجة وأخوان
 أو مع ثلاثة وبنت لابن
 وأخوين ثم سبع في العدد
 مقدارها ولم يكن أو لا قل
 أو هم وزوج أو هم بغير لامر
 اختا بالأكدرية قد تقلا
 ان وجد الحجد مسارا كالذين

وكان

وكان حظه إذا كان ذكر
 وحظ ما زاد على اخت واحدة
 وفاضل النصف لولد العلات
 وهي شقيقة وحيد النسب
 أو معهما ثلاث أخوان وأمر
 وسم بالحد قاحدا يصحب
 فأعطى أمثالها ولهما
 وفرضوا أي الأربعة الثلاث
 وسدس للمجد في زوج ولم
 وقسموا فرضيهما على ثلاث
 ولقبنت هذي بالأكدرية
 ومذهب السمان سدس التركة
 فان تلك الاخت التي تقدمت
 وإن يكن لها شقيق قد فقد
 وحظ انثى فلنصف بعين
 ثلثان أو منهما لا زائدة
 أيضا إذا يظهر في الزيدان
 مع أخ أو اختين كل لاب
 أو أخوان من أب واحد والم
 أمّا واختا لا امر تنسب
 ثلثين اثلا عليها اقتما
 للاخت نصفها على من الترات
 قد صحبا حدة واختا لا امر
 للمجد مثلا ما لا تحت من ترات
 لا وجه كبيرة مرويبة
 للمجد وحده لمحبا لا خوة
 حثي في باب له قد ذكرت
 فانظر لها في باب مفقود تجد

باب حساب الفرائض

في الفرائض
 في الفرائض
 في الفرائض

في الفرائض
 في الفرائض

٢٠

حسابها الناصب والنصيب
 ان الاصول تسعة فاثنتان
 والسبعة الباقية الاصول
 واربع فروضها لم تغل
 وحده زيادة السهام
 فالنصف والنصفان من اثنتين
 او مجمين من ثلاث اثبت
 او مع نصف او ثلث الباقي
 والثلث وحده فمن ثمانية
 فهذه الاربعة الاصول
 والستس مفردا او السدسان
 نصف سدس او سدسين او ثلثا
 وهذا الام في احدي الغراوين
 او نصف مع ثلث لسدس ان تضم
 وسميت مسألة الالزام
 لاعلمه المشهور والصحيح
 منها باب الحد يوحداث
 ثلاثة فروضها تقول
 والعول عن ساحتها بمغلا
 ويلزم النقص عن التمام
 والثلث والثلثان مفردين
 والربيع وحده فمن اربعة
 احدي لغراوين تغري فاعرف
 او صحبا لنصف له علانية
 يدخلها التقص ولا تقول
 ستة اسهم كذا ان يقتزن
 او نصف مع ثلث لباقي من ثلث
 او ان يكن نصف مع الثلثين
 كزوج مع امر واخيتين لامر
 ناقصة لمذهب الصهايم

فستة وضعفها والضعف
 وعولها يأتي على التوازي
 زوج واختان مما غير امر
 لواحد من ولدك او اكثر
 فغاية العول بها العشر
 والربيع مع ثلث من ثني غير
 وعولها وتر السبعة عشر
 مجديتين وثلاث زوجات
 للام ثم ضعفها لغيرها
 ولقبت امر الفروع واشيع
 وان يكن متروكة سبع عشر
 بنسبة لما شري حكما
 في زوجة للميت وابنتين امر
 لاجلها قد لقبت بالساكبة
 قالت له ان شريحا ظلما
 لضعفها بالعول قد تنصف
 بالوزن والسفع بذا المثال
 او هم مع الامر والكل تضم
 ولقبت امر الفروع لامر
 ولم تزد بعد علي ذا القدر
 او مع سدس لا تقاق ظمرا
 وذلك الامر الارامل شهر
 صحبن اربعالة من اخوات
 وذا تمام عولها وخبرها
 امر الارامل لا نوثة الجميع
 من الدنيا في الصغري اشهر
 فيها اخت ميت ما ظلمها
 وابني عشر اخا واخت لا امر
 لكونها انت عليا باكية
 لم يعد القسمة حين حكما

ابقي اخي من ذهب ست مائة فخصني بواحد دون الفية
 قال لها لعله قد هلكا عن زوجة وامه وتركها
 بنتين مع اثني عشر من اخوة وانت اخنة تمام العدة
 قالت نعم فقال ذاك حقل تأتي لنا بغير حق تشتكي
 وتظهرين في شرح الشكوي وتكتمين عندك القوي
 والستدس والتمن مما يقتبنا من اربع بيتعها عشر ونا
 اوجع الثمن مع الثلثين او صحبا لثلثين والستدين
 وعولها بالتمن جاء عن علي في منبرية لقوله الحلي
 في ابوتين وابنتين جمعا مع زوجة قد صار ثمن تسعا
 والكسرا ما ان يقع علي فريق او ان يقع علي فريقين حقيق
 او ثلثان باتفاق يقع او اربع وما عليه اجمعوا
 اذا مالك علي الثلاث اقتصر اذارث حداث ثلاث لا يرا
 وغيره يري انكسارا فيه ولا يزيد كلهم عليه
 كزوجة وتسعة اعمام او مع بنات سبعة تمام
 او اجمع لکن الزوجة قد ضمت الي ثلاث زوجات تعد

وان

وان تزد هم خمس حداث يد في التي بالا متخان لقبت
باب المنا سجات

النسخ ان يموت مبيت ولم يقسم ثرائه لوارثيه ثم
 حتى يموت واحد واكثر من وارثيه حده فذخروا
 وجعلوا العمل المناسخة طرقات لا تا وكل راسخة
 فان تكن وراث من بعد اول وراث اول لحكم الاول
 فافرض بان من يموت بعد كغير موجود فلا يعد
 كمالك عن عشرة بنين تعاقبوا موتا الي اثنين
 وذلك الفرض وترك العمل يدعي بالاختصار للمسائل
 ثانية ان لا تترك وراث من قدمات بعد من خلافه من
 مات عن اخوة وكل عن بنيه فارق كل واحد لوارثيه
 فاجعل لهم مسايل لا تعدد ويدينها انظر كوس كسرت
 سهام اصلها وما قد حصلا يضرب في الاصل ويقسم ما عا
 بضر سهم من له عندا في جز ستمها وقسم ما بدا
 ايضا علي مسئلته بحسبها والخارج اضرب في سهام من با

١٠

بم

وَمِنْ تَدْعِي اخْتِصَارَ الْعَمَلِ دُونَ مَسَائِلَ فَلَا تَطْوُلُ
 ثَالِثُهُ فَمَا عَدَاهُ هَذَيْنِ اِنْ رَمَتْهَا وَاضْحَةُ التَّبَيُّينِ
 فَاجْعَلْ لِمَنْ يَمُوتُ قَبْلَ مَسْئَلَةٍ ثَمَرًا ثَانٍ مِثْلَهَا مَكْمَلَةٌ
 وَاقْسِمِ سَهَامَهُ مِنَ الْاُولَى عَلَى مَسْئَلَةٍ لَهُ فَإِنْ قَسَمَ جَلَا
 كَفَيْتَ عَنْ جَامِعَةٍ بِالسَّابِقَةِ وَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ
 فَاضْرِبْ جَمِيعَ وَفَقَهَا بِالسَّابِقَةِ وَمَا بَدَأَ جَامِعَةٌ بِمَحَقَّةٍ
 وَإِنْ تَبَايَنَّا فَعَلِ الْثَانِيَةَ فِي كُلِّ الْاُولَى اضْرِبْ كَذَلِكَ الْاُولَى
 وَمَنْ لَهُ سِتْيٌ مِنَ الْاُولَى ضَرْبٌ فِي وَقْفِ الْاُخْرَى وَجَمِيعُهَا
 وَمَنْ مِنَ الْاُخْرَى فِي وَقْفٍ ظَاهِرٍ لِاسْهَمِ الْثَانِي وَالْاَوَّلُ اسْتَقَرَّ
 كَمَيِّتٍ عَنْ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ثُمَّ يَمُوتُ بَعْدَ أَحَدِي الْبَنَتَيْنِ
 عَنْ مَنْ يَبْقَى قَبْلَ انْقِسَامِ مَا تَرَكَ فَيُخْتَلَفُ حَكْمُ سَابِقِ هَكَذَا
 فَهِيَ الَّتِي تَعْرِى إِلَى الْمَمُوتِ أَجَابَهُ بِحَيٍّ عَلَى التَّعْيِينِ
 فَإِنْ يَكُنْ أَنْثَى وَمَاتَتْ بِنْتُ عَنْ مَنْ ذَكَرْنَاهُ تَكُونُ الْاُخْتُ
 أَمَّا شَقِيقَةٌ وَأَمَّا اخْتٌ لَامٌّ فَإِنْ تَكُنْ لِلَامِّ فَالْقِسْمُ يَغْمُ
 وَإِنْ تَكُنْ شَقِيقَةُ الْمَفَارِقَةِ كَانَتْ مِثْلَ صُورَةِ الْمَوَافَقَةِ

وَأَنْ

وَإِنْ تَمَتَّ عَنَّهُمْ وَزَوْجٌ يَكُنْ مِثْلَهَا لَصُورَةُ التَّبَايُنِ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ مَاتَ قَبْلَ ذِكْرٍ وَمَاتَتْ الْبِنْتُ فَوْقَ ظَاهِرٍ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدَمَاتٍ بَعْدَ الْبِنْتِ الْأُمُّ عَنْ مَنْ قَدِ بَقِيَ وَأُخْتُ
 كَانَتْ مِثْلَ قِسْمَةِ اسْمِهِمْ عَلَى مَسْئَلَةِ الثَّانِي الَّذِي لَهُ تَلَا
 وَإِنْ تَمَتَّ الْاُخْرَى إِذَا عَنِ ابْنٍ وَجَدَهَا فَلْتَبَايُنٍ عَنِ

باب الرد

الرَّدُ يُقْصَرُ مِنْ سَهَامِ الْمَسْئَلَةِ زِيَادَةٌ فِي الْأَنْصِبِ بِمَعَادِلَةٍ
 قَالَ بِهِ الْعُثْمَانُ ذُو الْقَوْلِ السَّيِّدُ وَاحِدٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَدِيدِ
 فَإِنْ يَكُنْ ذُو الْفَرَضِ شَخْصًا وَاحِدًا حَازَ التَّرَاثَ فَرَضُهُ وَالزَّوْجَاتُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ قَسِمَ عَلَى الرُّؤُسِ مَا لَمْ يَبْتَ عِلْمٌ
 وَإِنْ تَكُنِ الْفُرُوضُ قَدْ تَعَدَّدَتْ قَطَعَتْهَا مِنْ سِتَّةٍ تَأَصَّلَتْ
 الْأَعْلَى الزَّوْجَيْنِ فَالرَّدُ اسْتَعِ فَيَسْتَقْلَانِ بِفَرْضٍ يُقْتَضِعُ
 مِنْ مَخْرَجٍ لَهُ وَمَا بَقِيَ انْقَسَمَا إِذَنْ عَلَى سَهَامِ رَدِّ عُلَمَا
 أَنْ صَحَّ قِسْمُهُ فَمَخْرَجٌ عُلْمٌ مَوَالِدِي عَلَى الْجَمِيعِ يَنْقَسِمُ
 وَإِنْ تَبَايَنَ السَّهَامُ مَا بَقِيَ مَرْتَبَاهُ فَيُخْرَجُ تَمَارُثُهُ

بضرب حظ من له من رد فيما بقي من يخرج معد في الرد ثم ما بدا به اجب ما فوق كسر منها للزوجية من جبر كسر كان يبتقي الحلل فان عمت بطريق الجابر سيات ومنه فرض ذي الزوجية عادل به مسئلة للرد يخرج قدر السبي بالسوية ثم اسبط الخارج من كسر حصل وبطريق النسبة الموصلة فالق بسطا من مقام جعلنا وثانيا مقامه وثالثا وسطح الوسطين واقسم بالاحساب الخطيين فاثبت بكفة والق منه البسطا

في الرد ثم ما بدا به اجب

فوتق

فوتق فتبه وذلك المسئلة فان سياتوه فما اثبتته وان ينقص كان او زيادة وافعله كذا او يتم عملة امثلة امر له تخشور او واحد من ولدا او جدة لبنت صلب ولبنت ابن والاخوان مطلقا وابنائهم فاجعلهم كعاصب فيما حوي وجدة مع ولدا امر واحد ولدا امر ان بها اقترنا والبنت مع امر من اربعة غاية رد ثم كل يقتطع ثم اعط ستم كل من نفردا اقسم علي رؤسهم بعد ها فينقص او يساوا وبفضل له بكفة جواب ما ارادته صنع عددا في الكفة الثانية يخرج ما يجمعه والمسئلة جميع ماله به تقوز او اخت لهما وهذا يثبت ثم البنات وبنات الابن وهكذا الجدات بالارت ثم واقسم عليهم بحكم الاستواء اثنان اصلها بغير زايد فاصلها ثلاثة قدر كنا وبنت ابن معهما من خمسة من ستة لا غير ما كذا وقع له وسهم كل من تعددا ان ينقسم والا صح رد ها

ع

أَمْرٌ وَوُلْدًا مَزُوجَةً قَسَمَ عَلَى الرُّوسِ بَاقٍ مَخْرُجٌ عِلْمٌ
 فَيَكْتَفِي بِمَخْرُجٍ وَإِنْ وَجَدَ مَعَ زَوْجَةٍ حَيَّةٍ وَوُلْدًا مَخْرُجًا
 نَبَايِنًا لِمَا بَقِيَ وَالْمَسْئَلَةُ فَاضْرِبْهَا فِي الْمَخْرُجِ وَاقْسِمْ حَاصِلَهُ
 بِضَرْبِ سَهْمِ زَوْجَةٍ فِي اثْنَيْنِ وَسَهْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ
 إِصْرِهِ فِيمَا قَدْ بَقِيَ مِنْ مَخْرُجٍ لَهُ ثَلَاثٌ مِنْ ثَمَانٍ مَخْرُجٌ
 بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَزَوْجٌ قَرَأَ فَاصْلُ رَدٍّ كَانَ سِتَّةَ اعْشَرَ
 يُضْرَبُ سَهْمُ الزَّوْجِ فِي الْارْبَعَةِ سَسْلَةٌ لِلرَّدِّ فِي الْحَقِيقَةِ
 وَاسْمُ الْبِنْتِ الثَّلَاثُ تُضْرَبُ فِي بَاقٍ مَخْرُجٌ فَتُسَعَا تَصْحِبُ
 وَاصْرِبْ لَامَ سَهْمِهَا فِيمَا بَقِيَ مَخْرُجٌ لَهَا ثَلَاثَةٌ فَوْقَ
 أَوْ مَعَ تَيْنِ زَوْجَةٍ فَعَدَلَتْ أَوْ مَعَهُمْ أَمْرٌ مِنْ وَجِبَ
 وَلَمْ يَقَعْ تَوَافُقٌ لِمَا بَقِيَ مِنْ مَخْرُجٍ وَاصْلُ رَدٍّ فَوْقَ
بَابُ تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَحْكَامِ
 كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ ذَا فَرْصٍ وَلَا عَصُوبَةٌ مِمَّنْ تَوَلَّى أَوَّلًا
 وَمِنْ عَلَى مَا كَثُرَ وَاحِدَ عَشْرٍ رَجَعَتْ لَهُ رُبْعٌ مِنْ اخْتِبَرِ
 مَنْ يَنْبَغِي لِلْمَيِّتِ أَوَّلُهُ نَبِيٌّ أَوْ يَنْبَغِي لَهُ بَوَيْتُهُ فَاَعْلَمْ

أَوْ يَنْبَغِي لِلْحَيِّ وَالْمَحْدَةِ فَانْ تَرْمِيزًا تِلْكَ الْعَدَّةُ
 وَلَدَ بِنَاتٍ وَلَدَ بِنْتِ ابْنِ خَدَا أَحْدَادٍ فَسَاقِطٌ وَجَدَانِ كَذَا
 أَبَ لَامٍ ثُمَّ وَلَدَ الْأَخَوَانِ وَبِنْتُ كُلِّ أَخٍ وَأَطْلُقُ الْجِهَانِ
 وَابْنُ أَخٍ لِلْأُمِّ فَالْعَمُّ لَهَا كَذَا بِنْتُ كُلِّ عَمٍّ فَقَدْ لَهَا
 وَكُلُّ الْأَخْوَالِ وَكُلُّ خَالَاتِهِ وَكُلُّ عَمَّةٍ مِنْ أَيْ جِهَةٍ
 ثُمَّ الَّذِي آذَى بِهِمْ خَتَامُهَا تَوْرِيثُهُمْ حَاءٌ عَنِ النِّعَمَانِ
 وَهُوَ إِلَى مَذَاهِبِ مُنْقَسِمٍ وَهَجْرٌ وَأَمْدُ هَبِ أَهْلَ الرَّحِمِ
 وَوَرِثَ النِّعَمَانُ بِالْقَرَابَةِ تَوْرِيثُ كُلِّ ذِي رَحِمٍ وَعَمٍّ
 وَاحِدٌ وَالسَّافِغِيُّ اسْتَسَا فَقَدِمَ الْأَقْرَبُ لَا غَرَابَةَ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ يَظْهَرُ بِمَذْهَبِ السَّافِغِيِّ اسْتَسَا
 يُتْرَكُ لِكُلِّ مَنْ قَدْ آذَى عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا
 خَالَاتُ وَخَالَاتُ وَجَدَ الْمَيِّتِ لَامٌ بَوَارِثُ مَقَامِهِ وَتَرَكُ لَهُ
 وَعَمَّةٌ كَالْأَبِ فِيمَا تَرَكُ كَالْأُمِّ أَيْضًا ثُمَّ أَعْمَامًا لَامٌ
 وَحُطَّ كُلُّ أُعْطِيَ مِنْ تَرَكُ وَحُطَّ كُلُّ أُعْطِيَ مِنْ تَرَكُ

جميعه ان كان شخصا واحدا
 فعند احمد يكون للذكر
 وجعل النعمان ثم الشافعي
 الا باؤلا ولو ولد الامم
 مع انه لو مات عنهم جعل
 وان تكن جماعة قد أدلت
 قدر حياة من يمتد لونا
 لمن به ادلي وان بعض محب
 وحوزه نصيب ذا القريب
 وسابق لوارث بقدم
 وفي استواء السبق فاجعل مينا
 نصيب كل وارث للمدل به
 الا باحوال وخالات لامر
 كان الترات حين داساويا
 عند الامام الشافعي كما وضع
 في ارجح القولين عنه وارجح

ثم

ثم حيات رجم ثلاثة
 ففي اتحاد جهة بقدم
 وفي اختلافها يترك البعيد
 كابن ابن خالة وابن خال
 او ابن خالة وبنت عم
 وابن خالة لثلاثة يجوز
 ذاعند احمد وعند الشافعي
 فيعط بنت العم ما قد تركا
 وورثوا في رجم بالجهتين
 كابن عمه مو ابن خال
 للزوج والروحة مع ذي الرحم
 وما بقي فلذوي الارحام
 كينت اخ مع بنت بنت لها
 من بعد فرض كان للروحة
 او زوج مع بنتي شقيقتين
 فباخذ النصف لغيرتين

في قدر كان

من غير عول كما ملأ وما بقي
لبنتي الشقيقتين حقق
ولم يفعل هنا سوى أصل شته
وعوله بسدس لسبعة
مثل أبي أمرو بنيت اخ لأم
ونبت كل اخ لميت وعم

باب الخنثى المشكل

ومن له فرجا ذكر وانثى
أو ثقبه غيرهما فخنثى
فوحده عويل بالتقصات
أو منعه الإرث لدا النعمان
فولد اب خنثى مع الشقيقة
يعطيه سدس من جميع التركة
وان مع الزوج وأمر يلقي
أعطى له الأقل ومو ما بقي
والشافعي يعطيه الأقل من
خطبه ان تقاضا لهما ركن
وهكذا يعطى الذي قد صحبه
أقل حظ كان مما استوجبه
ويوفق الباقي إلى أن ينكشف
إسكاله أو صلح في الذي وقفا
ومن يري في حال لا يعطاه
ومن يري في حال لا يعطاه
بفرض أو تعصيب ومما معا
أو فرض مع رد وعصب جميعا
أمثلة ولد لأم خنثى
فالسدس فرضه ذكر وانثى
أو نبت مع ولد اب خنثى
فاللرث بالتعصيب فيه مشكك

وان

وان يكن مع زوجها فاحوي
بالفرض قدر ما يتعصب سوى
أو كان خنثى ولدا ب فقدر ما
بالفرض والرد كعصب علما
ونصف ارث ذكر وانثى
يكون عند مالك للخنثى
ان كان وارثا بكل منهما
وكان ذاتا ضل بينهما
وان يك الإرث بتقدير فقد
فنصفه يعطاه من غير شطط
ذا حكمه ان كان خنثى واحدا
وحكمه فيما اذا تعددا
اعطاؤه ووارث من مال
بنسبة الواحد للأحوال
واحد كالشافعي ان يورثي
ومالك في الحكم ان لم يورثي
إلا اذا ورث بحالة وكان
يورثي تضاحد على طول الزمان
فأحد ورث نصف الحالة
والشافعي يبيع بالاصالة
كواحد من ولدي أخ ظهر
خنثى رجي تضاحد وما ظهر
أو ولد اب مع زوج وأخت ابوين
أو ولد عم ورجي تضاحد دين
كذلك في الشقيقين في المشتركة
ان كان خنثى ومو يورثي فادرله
فليس أحد اذن كالشافعي
فيما ذكرنا فاحفظنه واسمع
وان حسابهم اذ ذق فاعمل
مسايلا بعد حال المشكل

اي على
حدسوا

٦٠٠

٢٠

حَالَانِ لِلْمُتَنِّي وَالْإِثْنَيْنِ
 وَهَكَذَا إِنْ كَثُرُوا فَضَعُفَ
 تَكُونُ بَعْدَ عَمَلٍ مُتَابَعُهُ
 ثُمَّ اقْسِمْنَهَا عَلَى مَسَائِلٍ
 فَاضْرِبْ فِي سَهَامِ كُلِّ وَارِثٍ
 وَأَوْقِفِ الْبَايِعَ عِنْدَ الشَّافِعِ
 وَأَحَدٌ يُوقِفُ مَا قَدْ بَقِيََا
 وَحَيْثُ لَمْ يُرْجَى فَنُصَفَ حَالَتُهُ
 وَمَالُكَ يَضْرِبُ مَا قَدْ حَصَلَا
 وَيُقَسِّمُ الْبَادِي عَلَى الْأَحْوَالِ
 فَاضْرِبْ فِي سَهَامِ وَارِثِ بِهَا
 ثُمَّ اعْطِهِ مِنْهُ إِذَا فِي الْحَالِ
 وَعَمَلُ الْمَنْزِلَيْنِ فَاجْعَلِ
 وَلِغَدِ زِدْ مَسْأَلَةً عَلَيْهِ
 إِنْ كَانَ فِي التَّرَاثِ دَاخِلَيْنِ

ع.

وَحَصِّلْ جَامِعَةً لِلْكَلِّ
 فِي وَفْقٍ غَيْرِهَا إِذَا وَقَفَ ظَهَرَ
 وَإِنْ تَشَاقَسَتْ كُلُّ الْجَامِعَةِ
 وَخَارِجِ الْقِسْمَةِ جُزْئِهَا
 وَالْحَاصِلُ أَجْمَعَةً بِكُلِّ مَسْأَلَةٍ
 هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ وَعِنْدَ
 وَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ يُوقَفُ
 وَإِنْ بَاقٍ جُمِعَتْ كَسْرُ حَصْلَا
 ثُمَّ اعْطِ كُلَّ حَظِّهِ مَبْسُوطَا
 كَيْتَ عَنْ وَارِثِ ابْنِ تَلَا
 مَسْأَلَةُ الذَّكَوْرِ مِنْ ثَلَاثَةٍ
 وَذَكَرَ أَحَدَهُمَا وَالْآخِرُ
 يَجْعَلُهَا سِتُونَ فَاقْسِمْ عَلَيْهَا
 اضْرِبْ فِي سَهَامِ كُلِّ وَالْآخِرُ
 لَوْ أَضْمَحَ عَشْرُونَ وَمِنْ ذِكْوَةٍ

وَحَصِّلْ

ثالثه له بها حظاين كد ومثله ويجمعان
 لما من الاولى له والثانية يكون صح خطه معاينه
 واجمع كذا لكل ختي منها يحصل له كعد عا محكما
 وعدد الاحوال ومواربه فاضربه كله اذن في الجامعة
 يخرج لك التصحيح قابلين جميع ما قد اخذوه انتبه
 وتارك بنتا وعمما وولد خنثي وخنثي ولداخ به اخذ
 فيجعلان ذكران او لا وانثيين بعد يتزلا
 وولد الصلب ذكر وولد اخ انثي وعكسه فاربع رخ
 او حدة وولد اب وولد عم كلاهما خنثي بلاشكال اسم
 فاعمل بكل منهما بما سبق وهكذا فافعل على هذا النسق
 ومذهب النعمان فاعمل مسئلة للحالة التي تري اضرة له
 واعطه القدر الاقل فاعلم ولا يصبر من معه وعمم
 ففي اب وامر ميت وولد خنثي فحكم سابق فيه اطرد
 في مذهب النعمان نصف المال يعطى لخنثي ظاهر الاشكال
 وسدس اللام ثم ما بقي يعطى الي ابية عن تحقق

٤٠

والشافعي

والشافعي النصف عن يقين والابوين ثلثه شطرين
 ويوقف السدس الي ان يتضح او ان ورثا عليه تنصطح
 فستة وستة متا فلا فاكثف بالمثل اوقف فاضلا
 ومالك يصبر بها في حالته ويعطه ثلثا ورعا يحتويه
 وسدس اللام والربع للاب وكل هذا من مصحح وحب
 وان تمت عن زوجها وامر واثنين من اخوة للامر
 وولد من ابها وامها خنثي شقيق مشكل اهم
 فعامل المشكل بالجزمان عند اب حنيقة النعمان
 والشافعي يعطيه مثل ولد واحد نصف انوته يعي
 اصل وصح مثل ما قد سبقا تعرف حظا وارث محققا
 فبين تسعة وضعف ظاهر نذاخل وضعفه قد استقر
 فاحرز بمثل الضعف واقسمه كلتيهما فجز سهم ما علا
 وفيه فاضرب سهم كل وارث واعطه الاقل من موارث
 واوقف الاربع عند الشافعي الي اتصاح او لصلح قاطع

وَاضْرِبْهَا عِنْدَ مَالِكَ فِي اثْنَيْنِ وَالْحَاصِلُ اقْسِمَهُ عَلَى اثْنَيْنِ
 ثُمَّ اعْطِ خَتْنِي نَصْفَ مَا قَدْ جَمَعَهُ وَهَكَذَا فاعِلٌ بِوَارِثٍ مَعَهُ
 وَاحِدٌ حَيٌّ كَمَا قَدْ سَبَقَ مِنْ سِتَّةٍ وَتِسْعَةٍ تَوَاقَفَا
 زَوْجٌ وَحَدٌّ مَرَّاحَتٌ لَهَا فَظَهَرَ أَنَّ خَتْنِي فَحَقَّقَ قَالَهَا
 فَالشَّافِعِيُّ مَمْنَعُهَا مِنَ التَّرَاثِ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَكُونَ مِنْ إِبْنَاتِ
 وَغَيْرِهَا يُعْطِيهِ فَرَضًا عَائِلًا وَمَا بَقِيَ يُوَفِّقُهُ لِلاَحْضَاءِ
 وَاحِدٌ وَمَالِكٌ قَدْ قَرَّرَا نَصْفَ نَصِيبِهَا لِثَانِيَتِهَا
 وَمَذْهَبُ النُّعْمَانِ لَهَا إِذَا جَاءَ فِي حُجَّتِهَا كَاصِلُهَا
 فَسِتَّةٌ أَصْلٌ لَهَا ذَكَوْرَتُهُ وَكَزَاوِلُهُ لَهَا الْوُثْقَةُ
 وَقَدْ تَوَاقَفَا ثَلَاثَ فُضْرٍ ثَلَاثَ الَّذِي فِي كُلِّ لآخرِي نَصْفُ
 نَدَّ فَإِنْ قَسَمْتَهُ عَلَيْهِمَا خِصْمٌ جَزْءُ سَهْمِ كُلِّ مِمَّنْهَا
 فَاضْرِبَنَّ سَهْمًا كُلَّ فِيهِ ثُمَّ اعْطِ أَقْلَ حَاصِلِيهِ
 وَأَوْقِفِ الْبَايَ إِلَى اتِّصَاحٍ أَوْ لَوْ قَوَّعَ الصَّلَاحَ وَالسَّهْمَ
 وَعِنْدَ أَحَدٍ وَمَالِكٌ أَضْرِبْ جَامِعَةً فِي خَالَتِي خَتْنِي حَيٌّ
 وَاعْطِهِ نَصِيفَ خَالَةِ وَرَثَ بِهَا وَمَنْ سِوَاهُ نَصْفَ مَا وَرَثَ

أَوْ عَنْ شَقِيْقَةٍ وَزَوْجٍ وَوَلَدٍ أَبٌ لَهَا خَتْنِي بِاشْتِكَالِ خَلْدٍ
 لِلزَّوْجِ وَالشَّقِيْقَةِ النُّصْفَانِ وَيُجْرَمُ الْخَتْنُ لِدَا النُّعْمَانِ
 وَاعْطِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ النُّصْفَ لَذَيْنِ عَائِلًا وَسَهْمًا أَوْ قَفَا
 فَسِتَّةٌ مَسْئَلَةُ الْوُثْقَةِ ثَبَاتَيْنِ الْإِثْنَيْنِ لِلذَّكَوْرَةِ
 سَطْحُهَا عَدَدٌ يَدٌ فَلْيُغْرِفْ عَلَيْهِمَا اقْسِمَهُ وَسِتَّةٌ أَوْ قَفَا
 وَاضْرِبْهُ عِنْدَ مَالِكٍ فِي اثْنَيْنِ وَكَلَّا اعْطِ النُّصْفَ مِنْ خَالَتَيْنِ
 وَاعْطِ خَتْنِي نَصْفَ خَالَتِهِ فَقَطْ وَعِنْدَ أَحَدٍ عَلَى مَذْهَبِ النُّطْ
 أَوْ تَرَكْتَ ابْنَيْنِ وَاضْحَيْنِ وَوَلَدَيْنِ خَتْنَيْنِ اثْنَيْنِ
 فَاجْعَلْ لَهُمَا مَسَائِلًا مُتَابِعَةً بَعْدَ أَحْوَالِ الْحَتَاتِ أَرْبَعَةٌ
 مَسْئَلَةُ الذَّكَوْرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٌ مَسْئَلَةُ الْوُثْقَةِ
 وَذَكَرًا أَوْ ائْتِي أَنْ قَدَرْتَا وَعَكْسُهُ فَسِتَّةَيْنِ اثْنَتَا
 وَيَجْمَعُ الْأَرْبَعُ قَدَّ عَدَدًا فَاعْطِ كَلَّا أَقْلًا أَبَدًا
 عِنْدَ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ وَأَوْقِفْ حَتَّى لِكُشْفِ أَوْ لِمُصْلِحٍ فاعْرِفْ
 وَعِنْدَ مَالِكٍ أَضْرِبْ قَدَّ فِي أَرْبَعِ أَحْوَالِ خَتْنِي عَدَدًا
 يَحْصُلُ شَلُوقًا قَسَمْتَهُ عَلَى كُلِّ فَيَبْدُو جَزْءُ سَهْمِ جُهْلًا

فأضرب سهام كل شخص فيه واحفظ له جميع ما تلقى فيه
ثم انسب الواحد للاربعة واعط كل امته تلك النسبة
ومد من النعمان يعطى الحثي في هذه الصورة حظائي
واحد كالشافعي ان يري في ماله في الحكم ان لم يريجا
باب ارن المفقود

ان خفيت اخبار وارث فقد عومل بالاضر وارث وجد
مشارك في قسمة الترات فياخذ الاقل من ميراث
وان مجال دون حال ورثا لم يعط سيات من ثرات ورثا
وان يرن بالاستواء فيهما يعطى نصيبه الذي قد حتما
ويوفق الباقي ان تظهر احيانه او انه قد قبرا
فاجعل للمفقود فقط خالين واجعل ثلاثة لمفقودين
وهكذا ان يزيد خالا واحدا بعدد المفقود ان ترايدا
واعمل له مسلة الحياة ومثلها الحالة الممات
وحصلن بينهما بالنسب جامعة عليهما اقسمة نصيب
وقابلن بين نصيبين من عرو ثم اعطه الاقل والزايد

فان تمت حفصة عن زوج وام وجدما ايضا واخت لالام
وعن اخ يساوا قد فقدوا وطلب القسمة من قد وجد
فاجعل له مسلة الحياة من حي وكزلمات قد زكن
وقد توافقا بتسيع فاضرب تسعا الذي في كل اخري نصيب
والحاصل اقسمة علي الحالين يخرج جزء السهم عن يقين
فيه اضرب سهام وارث خلا واعطه الاقل مما حصل
واوقف الباقي عن الذي وجد الي ظهور حالة الذي فقد
وان تمت عن جد مع اخ شقيق وعن اخ لاب مفقود حقيق
فاوقف السدس عن الموجود الي ظهور حالة المفقود
وهكذا ان محبوبا وزوجا وام كان التنازع فيه للمجد وام
وان تري زيدا وعمر واوجدا وخالد او غاما قد فقد
وكلمهم انباء بكر الها لكي عنهم وعن زوجته مبارك
فالحياة عدلب اجعل ونصفه الي المماق حصل
وموت واحد فكذلك يلقى ثم الثلاث بينها توافق
يجمعها ست وتسعون اقسمة علي الثلاث جزء سهم تعلم

فاضربه في سهام وارث حصل واعطه من الحواصل الاقل
 والباقي اوقفه للغائبين الى حياة او ممان موقنين
 وان يكن مورثا من فقدا انتظر التسعين عندها
 اذا ان يك الغالب في ذال السر سلامة كنجرة او اسر
 وان يكن غالبه هلاكا كان يمر موضعا ممثلا كما
 اربعة من السنين ينتظر ويقسم المال على الذي حضر
 وينتظر عند امام المهجرة سبعين او خمسة وعشرة
 والسافعي عند المعتبر ان يغلب لطن وعند الله
 وعند اي حنيفة تسعين او مائة او معها عشرين
باب ارث الحمل
 ان طلب القسمة وارث وقف للحمل اكثر النصيب الموتى
 لذكرين اثنين او اثنتين وعنه يعطى الاقل والبقين
 وساقط لا تقط شيئا ابدا بذا استقر الحكم عند احدا
 واوقف النعمان حظ واحد يضر غير الحمل قدر الزائد
 ومالك اوقف كل المال لوضع حمل وبيان الحال

والسافعي

والسافعي اوقف حظ عدد للحمل ضر غيره فاعتمد
 ثم الصحيح لم يقدر ذال العدد وقيل اربعا وذا لم يعتمد
 وتنقض القسمة بعد الوضع ان ظهر الحمل بضده فنع
 مثاله زوج وامر ولها عرس اب حبي ومات قبل
 فاحمد ورث نصف اعابا للزوج والسدس ام حبيلا
 واوقف الثلثين عابدين الى ظهور الحمل عن يمين
 واوقف النعمان نصف اعابا والنصف والثلث لذين او سلا
 ومالك اوقف ما قد تركت ولم تحب ورأى ان طلبت
 والسافعي اوقف ثلثي الثمان اذا اضر كون حملها اثاث
 وان تمت عن زوجة ابن حبل وابن ابن كان في المقابل
 وطلب ابن الابن قسم المال فاحمد ورثة في الحال
 ثلث الثمان موقوف الثلثين لوضع دان الحمل والثلثين
 ورث النعمان نصف كل لا ابن ابها واوقف فاضلا
 ومالك اوقف كل مالها لوقف فضع دان حمل حملها
 والسافعي كمالك فيوقف وقيل لابن الابن خمس يصر

باب ميراث العرقا ونحوهم

وإن مَيِّتَ مَسْتَوْرَتَانِ بَعْدَ قَوْلِهِ كَمَوْتِ هَدْمٍ أَوْ حَرْقٍ
وَجَهْلُ السَّابِقِ مَوْتًا ثُمَّ لَمْ يَخْتَلَفِ الْوَرَثَانِ فَلَا رِثَةَ لِمَيِّتٍ
لِكُلِّ شَخْصٍ مِنْ تِلْكَ صَاحِبِهِ دُونَ الَّذِي يَرِثُهُ مِنْهُ أُنْتَبَهَ
وَأَنْ جَرِي الْخُلْفِ بَنِي الْمِيرَاثِ بَيْنَهُمَا وَحَازَهُ الْوَرَثَاتُ
بَعْدَ تَخَالُفٍ عَلَى إِبْطَالِ مَا قَدْ دَعَا وَارِثُ كُلِّ مَيِّتٍ
مِثْلَهُ زَيْدٌ وَعُمَرُ وَآخُوَانِ مَا تَابَعَهُمَا وَمَا عَتَقْتَانِ
وَجَهْلُ السَّابِقِ مَوْتًا مِنْهُمَا وَلَمْ يَفْعَلْ خُلْفٌ لَوَارِثِهِمَا
وَكَانَ قَدْ خَلَفَ كُلُّ مَعْتَقٍ فَرِثَ كُلُّ وَاحِدٍ تَحَقُّقًا
لِمَعْتَقِ الْآخَرِ بِالتَّخَالُفِ فَلَا تَدَاعٍ وَلَا تَخَالُفٍ
وَأَنْ جَرِي الْخُلْفِ فِيمَنْ سَبَقَا وَرِثَتْ كُلُّ مَعْتَقٍ مِمَّنْ عَتَقَا
بَعْدَ تَدَاعٍ وَتَخَالُفٍ حَرِّ كُلِّ عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى الْآخَرِ
وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ لِمَعْتَقِيهِ وَلَا يَكُونُ وَارِثًا إِلَى آخِيهِ
ذَا مَذْهَبُ ابْنِ حَبِيلٍ بِالضَّبِطِ وَيَمْنَعُ الْغَيْرَ لِقَدْ اشْتَرَطَ
وَأَنْ يَكُنْ كَلَامًا قَدْ هَلَكَا عَنْ أُمِّهِ وَبَنِيهِ وَتَرَكَ

ذَلِكَ

ذَلِكَ دَنَايَرُ الزَّيْدِ مَرَّةً ثُمَّ لَعَمْرُو وَضَعَهَا يُقَدَّرُ
وَرِثَتْ لَعَمْرُو مِنْ تَرَاثِ زَيْدٍ فَادَّ دَنَايَرًا بِلَا تَرَدِيدٍ
وَضَعَهَا تَرَاثِ زَيْدٍ عَمْرُوًا يَصْنَعُ كُلُّ مَا حَوَاهُ قَدْ رَأَى
إِلَى الَّذِي قَدْ حَازَهُ وَرَأَاهُ يَفْتَسِمُ عَلَى جَمِيعِهِمْ تَرَاثُهُ
فَمَا زَيْدٌ الَّذِي يَجُوبُ بِهِ شَيْءٌ يَكُونُ بَيْنَ وَارِثِيهِ
وَصَارَ مَعَ عَمْرُوًا إِلَى الْوَرَاثَةِ تَادُّ دَنَايَرُ مِنَ التَّرَاثِ
وَأَنْ جَرَانِ تَارَعَ فِيمَنْ سَبَقَ وَرِثَتْ أُمًّا وَاسْنَةً وَمَنْ عَتَقَ
مَعَ خُلْفٍ لِكُلِّ وَارِثٍ عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى غَيْرِهِ مُفَصَّلًا

باب الولاء

ثُمَّ الْوَلَاءُ عَصُوبَةٌ فِي الْمَعْتَقِ نَبْعَةٌ أَنْعَمَ بِهَا بِالْمَعْتَقِ
لَهُ التَّخَامَرُ كَالْتَّخَامِ السَّبَبِ فَلَا يَبِيعُ كَابُوءَةُ الْإِبِ
فَكُلٌّ مِمَّنْ عَتَقَ عَبْدًا وَعَتَقَ عَنْهُ بَاذِنُهُ لَهُ الْوَلَاءُ اسْتَحَقَّ
ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ وَحَفَدَتِهِ كَذَا عَلَى عَتِيقَةٍ وَعَتِيقَتِهَا
وَأَمَّا يَتَبَيَّنُ فِي الْفَرْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ مَسَّ بَرَقٌ قَبْلَ ذَلِكَ
فَأَنْ يَكُنْ مَسَّ بَرَقٍ وَعَتَقَ فَمَعْتَقٌ لَهُ إِذَا بِهِ أَحَقُّ

١٠٠

وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الْإِبْرَاقِيَّةِ حُرِّيَّةٌ كَامِلَةٌ إِلَّا صِلَتِ
فَإِنْ يَكُنْ أَبُوهُ حُرًّا لِأَصْلِهِ وَأُمُّهُ عَتِيقَةٌ بِأَكْلِ
أَوْ عَكْسُهُ فَلَا وَلَا عَلَيْهِ لِمَعْتَقِ أُمِّهِ وَلَا أَبِيهِ
فَإِنْ أَحَدُ الْإِبْرَاقِيَّةِ مَغْلِبٌ فِي جَانِبِ الْحُرِّيَّةِ
وَمَالِكٌ وَالسَّافِعِيُّ غَلْبًا جَانِبُ رِقِّ أَنْ يَكُنْ الْمَعْتَقُ أُمًّا
وَأَمَّا يَنْتَبِذُ فِي الْفَرْعِ الْوَلَا إِلَى مَوَالِي أُمِّهِ أَنْ حَصَلَ
أَنْ أَبَاهُ كَانَ إِذَا كَانَ رَقِيقًا لِأَنْ يَكُنْ جُرًّا صِلًا أَوْ عَتِيقًا
فَإِنْ تَزَوَّجَ الرَّقِيقُ مَعْتَقَةً فَمَا أَتَى بَيْنَهُمَا وَأُطْلِقَتْ
أَجَلَ وَلَا هَلْ مَوْلَى الْأُمِّ وَارِثَةً لَهُ عَلَى ذَا الْحُكْمِ
وَحَرَّهُ مَوْلَى أَبِي أَنْ أَعْتَقَهُ مِنْ مَعْتَقِ الْأُمِّ الَّذِي قَدِ سَبَّهَ
وَمَثَلُهُ فِي الْحُكْمِ مَوْلَى الْجَدِّ أَنْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ أَبِي فَاسْتَقْدَرَ
تَرْجُؤُهُ مَوَالِي لِلْأَبِ أَنْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ جَدِّ الْأَبِ
عِنْدَ الْأَمَامِ السَّافِعِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَالْمَوَالِي بِرُوضَةٍ لَدَاخِ

فصل

ثَمَرُهُ أَحْكَامُهَا مِنَ الْأَرِثِ وَمَوَالِي فِيهِ هَذَا الْبَيْتُ

وَلَيْسَ

وَلَيْسَ يُوَرِّثُ الْوَلَا مطلقًا وَأَمَّا يُوَرِّثُ بِهِ مَنْ أَعْتَقَ
وَبَعْدَهُ عَاصِبُهُ لَوْ مِنْ وَلَا مَوْتًا كَنْسَبٍ تَامَّةً
فَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ بَنِينَ كُلُّ قَدْ هَلَكَ
أَوَّلُ عَنْ ابْنِ وَثَانٍ أَرْبَعَةً وَثَلَاثَةً عَنْ خَمْسَةٍ مَجْتَمِعَةٍ
وَمَاتَ ذَا الصِّبْيَانِ عَنْهُمْ فَاشْتَبَاهَا بِرَأْسِهِ لِهَوْلِهِ الْعَشْرَةُ
وَالْأَنْتَسَابُ فِي وَلَا الْعَتَقُ بِمَحْضِ عِتَاقٍ كَمَعْتَقٍ مُعْتَقٍ
وَرَكِبُوهُ مِنْ وَلَا وَنَسَبَ بِخَوَالِي الْمَعْتَقِ وَمَعْتَقِ الْأَبِ
كَهَالِكٍ عَنْ مَعْتَقٍ لِأَبِيهِ وَعَنْ أَبِي مَعْتَقَةٍ فَاتَتْهُ
فَارِثَةً إِلَى أَبِي مَعْتَقَةٍ لِأَنَّهُ عَاصِبُهُ بِعَتَقَتِهِ
وَقَدْ سُبِّلَ عَنْ تَبْنٍ خَوَالِي الْوَلَا السَّافِعِيُّ بِمَجْلِسِ الْخَلِيفَةِ

باب قسمة التركة

وَكُلُّ مَا قَدَّمَ مِنْ تَأْصِيلٍ كَذَا مِنْ التَّصْيِيعِ لِلْأَصُولِ
فَهُوَ وَسِيلَةٌ لِقِسْمِ التَّرِكَةِ وَفِيهِ أَوْجُهُ تَقَرُّبٍ بِمَذْرَكَةٍ
أَعْدَادًا أَرْبَعَةً بِمَا قَدْ حَصَلَ تَنَاسُبٌ لَكِنَّهُ أَفْضَلُ
أَصْلٌ كَبِيرٌ وَبِهَا يَسْتَجِزُّ غَالِبٌ بِجَهْلٍ لَهُمْ فَيَنْتَجِزُّ

كاتنين بالنسبة للاربعة وهكذا ثلاثة مع ستة
 وطرفها كبيرة في العمل فلنقتصر على الذي هو اجل
 فحظ واث من المسئلة معادل لحظه في التركة
 فاول سهام كل واث والثان ما صح للتوارث
 والثالث المجهول ثم الرابع متروكه من بعد متابع
 فان تكن محصورة بالعد وقد تساوي قدرها بالحد
 فاضرب سهام كل شخص فيها والحاصل اقسمة على ثانيا
 فخارج بالقسم حظ من وث من تركة جامعة لما ورت
 وان تخالف قيم اعيانها جعلت بمجموع القيم مكان
 وان يك انقسامها لا يمكن مثل العقارات وما يكون
 فخرج القيراط كذا اقيم مقامها وفيه فاضرب واقسم
 كمت عن امر واثنين لها واثنين ايضا كالتالفة
 متروكه من ذهب ستونا فاضرب لام سهم يفتينا
 وحاصلها على السبع اقسام يخرج ما يخصها في المقسم
 وهكذا فاعمل لكل اخت كما واضرب لكل اخت تكن لغير الام

نصيب

نصيبها في السنين ثم حاصله فاقسم على السبعة اصل المسئلة
 وان يكن بتركة كسر حصل بسطتها من جنبه وما انقل
 اقم مقامها واقسم كلما بيد وعلي يخرج كسر علما
 من غير بسط لسهام الوارث يخرج نصيبه من الموارث
 كشارك فيها مع الستين ثلاثة وثلاثين عينا
 فبسطها اضرب فيه الاسها والحاصل اقسمة على اصلها
 والخارج اقسمة على الثلاثة يخرج لكل حظ في التركة
 وان تشا ايضا بسطت من جنس كسر التركة المعادلة
 واستغن عن قسمة خارج على مقام كسر الذي قد حصل
 وان يك البعض من الوارث قد حاز عرضا كان في الترات
 واخذ الباقيون تقدا فاطرح سهام اخذ من المصحح
 وما بقي اقسمن عليه التقدا يخرج جزو سهمها معدا
 فاضربه في سهام اخذ لعرض تخرج قيمة لعرض انقض
 وفي سهام اخذ لتقدي يخرج لكل حظ من عد
 وان يجز عرضا ويعطي تقدا من عنده او زودوه عدا

فرد علي المقداد وانقص منه والحاصل انقسم او متبعا
كما مضى وخبر سهمها اضرب في سهم وارث فخطا نصيب
كتارك في صورة المباهلة ستين دينارا وعبد كان له
واخذ الزوج لذل العبد وامر واخذت حازقا للتقد
فاعمل بما قدمت فيها تعلمها خطا وقيمة لعبد او بما
وان يكن لميت دين على بعض من الوراث فانقسم حصلا
دينارا وناضضا على المسئلة يخرج جزء سهم تلك التركة
فاضربه في نصيب كل يحصل نصيبه من الترات المحل
فان يساوي قدر ما عليه فدعه لاله ولا عليه
وناضضا انقسم علي ما بقيا من اسهم الوراث بعد تلقيا
سهم من عليه دينه يفتي يخرج جزء سهم من عبد المدين
فاضربه في سهم كل من بقي يحصل قدر ارثه المحقق
وان يكن زاد علي منابه فقدره ان تركه لاستيعابه
وما بقي انقسمه علي سهمه باقية من بعد ري الا لزم
يخرج جزء سهمها فاضربه في سهم كل ثم كل يفتي

بما يخصه بدتن مفرض بعد الذي قد خصصه من ناضض
وان يكن عن ارثه المفروض له من ناضض وما بقي بعد انقسم
وتارك ابنا له عليه علي ذوي الميراث غير الملزم
وابنين اخرين ثم تركا شين دينارا وما له دينه
فاعمل بما قدم يظهر للمدين مثليه او مثلا او امثلا احكا
ما خص من دين او عين يفتي **كتاب الوصية**
وصية من غير مال عرف بالا من بعد الموت بالتصرف
وهي به تبرع بالمال من بعد موت الموصي في الحال
اركانها اربعة بليغة موصي وموصي وبه وصيغه
تصح من مكلف مختار مير قوله لو من الكفار
ان لم يكن عاين موقا تولا فان يعاينه فقوله ابطلا
بلفظ موص او بخط ثابت بقول وارثيه او بيقينة
وصح ايضاه لبعض الورثه اذا اجاز الباقي ممن ورثه
كذا بنزاد علي ثلث الترات للاجنبي اذا اجاز الوراث

وَمَحْ اَيْضًا اِنْ تَكُونُ مُطْلَقَةً وَانْ تَكُونُ صَدْرَتْ مَعْلَقَةً
وَجَازَا نَ يُوصِي مَنْ لَيْسَ لَهُ وَرَثَاتُ بِالْمَالِ الَّذِي حَصَّلَهُ

فصل

مَنْ لَمْ يَتْرِكْ خَيْرًا عُرْفًا بَانَهُ الْمَالُ الْكَبِيرَ عُرْفًا
وَصِيَّةً مِنْهُ بِخَمْسَةِ اِلَى قَرِيْبِهِ الْفَقِيرَ اِذَا بِهِ صِلَا
اِنْ كَانَ اَوْ يُوصِي اِلَى يَسْكِينِ اَوْ عَالَمٍ فَقِيرًا اَوْ مَدْيُونٍ
وَوَاجِبًا اَيْضًا اَوْ اِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقٌّ وَهُوَ لَمْ يَبَيِّنْ
تَبَاحُ اِنْ كَانَ بِهِ يَمِيْنَةٌ وَكَرِهَتْ اِنْ لِلْفَقِيرِ وَرَثَةٌ
وَحَرَمَتْ اِنْ اُرِيدَ عَنْ ثَلَاثٍ لِلْاَجْنَبِيِّ وَمُطْلَقًا لِلْوَارِثِ
ذَا اِنْ يَكُنْ لِلْمَوْصِي وَارِثٌ اَوْ رُوْحًا فَقَطْ وَزَوْجَةً كَذَا فَلَ
ثُمَّ اَعْتَبَارُ كَوْنِ مَنْ اَوْصَى لَهُ وَارِثًا اَوْ لَا عِنْدَ مَوْتِ حَلِّهِ
وَيَجِزُ اِجَازَةً وَرَدِّ بَعْدُ وَمَا قُبِيْلَ ذَلِكَ لَا يَجُزُّ
فَإِنْ يَكُنْ اَوْصَى لِشَخْصٍ وَارِثٍ وَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ وَارِثٍ
صَارَتْ لَهُ وَصِيَّةٌ كَالْاَجْنَبِيِّ وَعَكْسُهَا صَارَتْ لَوَارِثِهِ
وَاسْتَرْطُوا قَبُولَ جَمْعٍ مُخَصَّرٍ لَآ اِنْ تَكُنْ لِحَمِيَّةٍ لَا تَخْصُرُ

مَحَلُّهُ

مَحَلُّهُ بَعْدَ قَضَائِهِ وَثَبَّتَ الْمَلِكُ لَهُ مِنْ حَبِيْبِهِ
وَإِنْ يَقِلَّ رَجَعَتْ فِي وَصِيَّتِي اَوْ اِنِّي اَبْطَلْتُهَا لَا تَنْتَبِ
وَمَا لَهَا ذَكَرَتْ مِنْ اَحْكَامِ فَقَهِيَّةٍ عِنْدَ اَحَدِ الْاِمَامِ
بَابُ الْمَوْصِي لَهُ مِثْلُ النِّصِيبِ وَالنِّصِيبِ وَالْمِثْلُ
مِثْلُ نِصِيبٍ وَارِثٍ مَنْ اَوْصَى صَحْتَ وَصَايَاهُ اتِّفَاقًا نَصًّا
فَإِنْ يَقِلَّ مِثْلًا اَوْ نِصِيبًا فَقَدْ جَرَى الْخَلَاقُ فِي النِّصِيبِ
فَالْمَالُ وَاحِدٌ قَدْ صَحَّحَاهُ وَالشَّافِعِيُّ عَلَى اِلْتِمَاعٍ قَدْ حَاجَّ
وَعِنْدَ اِيٍّ حَنِيفَةً وَصَاحِبِيَّةً فَاَبْطَلْتُهَا لِاِقْتِصَادِهِ عَلَيْهِ
فَنِصِيبٍ وَارِثٍ مَعِيْنٍ اَوْصَى لَزِيْدٍ فَلَهُ ثَعْلَتَيْنِ
مِثْلُ نِصِيبِهِ مِنْ اَصْلِ الْمَسْئَلَةِ عِنْدَ الْاِمَامِ مَالِكٍ وَفَاضِلَةٍ
اَقْسَمَ عَلَى مَسْئَلَةِ الْوَرَاثَةِ كَانَهُ الْمَوْجُوْدُ مِنْ تَرَاثٍ
وَعِيْرُهُ يَزِيْدُ عَلَيْهِمَا مُعْتَبَرًا مَادُلَ وَارِثِيَّهَا
فَتَارَكَ اَنْبَالَهَ وَاَوْصَى مِثْلَ النِّصِيبِ مَالِكٍ قَدْ خَصَّ
جَمِيْعَ مَالِهِ لِمَنْ اَوْصَى لَهُ وَحَيْدَرُ ابْنِهِ وَلَا سَتَى لَهُ
وَالْغَيْرُ لِلْمَوْصِي لَهُ مِنْ مَالِهِ نِصْفًا وَابْنُهُ عَلَى مِثْوَالِهِ

وَتَارِكِ ابْنَيْنِ وَأَوْصِي بِحَكْمَا
فَمَالُكَ يُعْطِيهِ نِصْفُ الْمَالِ
وغيره بالتثنية قد أعان
وَبِنَصِيبٍ مِنْ مَنَعٍ لِمَا نَعِ
وَبِنَصِيبٍ وَلَدِهِ وَكَانَ لَهُ
مِثْلُ نَصِيبِ ابْنَتٍ ثَلَاثًا كَمَا
أَوْصِيَتْ عِنْدَ غَيْرِهِ مُعْتَبَرًا
وَبِنَصِيبِ ابْنَتٍ نِصْفَ التَّرَكَةِ
وَمَالُكَ يُعْطِيهِ نِصْفُ الْمَالِ
وَأَنْ يَمَثَلَ وَاحِدٌ مِنْ وَرَثَةٍ
فَاعْطِ عِنْدَ مَالِكِ الرَّئِيسِ
وَمَا بَقِيَ اقْصِمْنَهُ عَلَيْهِمْ
وَالْغَيْرُ يُعْطَى كَقُلُوبِهِمْ
عَلَيْهِمْ فَرُوحَةٌ وَآءُ مَرَّةٍ
وَمِثْلُ وَاحِدٍ لِعَمْرٍو أَوْصِي

عند

عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالْغَيْرِ
وَأَنْ يَمَثَلَ وَارِثٌ لَوْ كَانَ
كَتَارِكِ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْبَنِينَ
أَرْبَعَةٌ لِلْأَعْدَامِ أَوْصِي
سَطْرًا عَشْرُونَ زِدْ عَلَيْهَا
ثُمَّ اقْسِمِ الْعَشْرِينَ أَجْعِلْنَا
يَخْصُ كُلَّ حَمْسَةٍ مَنفَرْدًا
وَأَنْ يَمَثَلَ وَاحِدٌ وَيُطْلَقَ
قَدَرُهُ مَوْجُودًا فَقَدْ أَوْصِي لَهُ
كَذَلِكَ لَوْ كَانَ وَلَكِنْ قَدْ حُجِبَ
وَأَنْ يَضَعُ لِنَصِيبِ وَارِثٍ
وَهَكَذَا تَزِيدُ مِثْلًا وَاحِدًا
عَلَى عَدَدِ الضَّعْفِ أَنْ تَزِيدَ

فصل في الوصية بالاجزاء

وَمَنْ يَكُنْ أَوْصِي بِحِزِّ أَوْشَى
فَوَارِثٌ يُعْطِيهِ مَا شِئْتَ مِنْ
أَوْحَظَ أَوْ نَصِيبًا وَقِسْطًا
مَمُولٍ بِهِ الْوَقْفُ مَقْتَرَنٌ

وَإِنْ بَسَّاهُمْ كَانَ قَدْ أَوْصَى لَهُ فَالْثُلُثُ عَنْ أَحَدٍ يُعْطَى لَهُ
 وَعَنْدَايَ حَنِيفَةٌ يُعْطَى الْاَقْلُ مِنْ سُدُسٍ وَسَهْمٍ وَارْثٍ اَقْلُ
 وَمَالُكَ يُعْطِيهِ تَمَامًا يَنْتَقِمُ سَهْمًا مِنْ اَصْلٍ اَوْ مَصْحُوحٍ عِلْمُ
 اِنْ كَانَ وَارْثٌ لَهُ مُسْتَعْرِقًا وَثَمَانًا اِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا
 وَالشَّافِعِيُّ قَالَ يَرْجِعُ اِلَى تَقْسِيمِ وَارْثٍ بِمَا تَمَوْلَا
 وَإِنْ يَكُنْ اَوْصَى بِحِزٍّ قَدَرًا فَاعْطَ لَهُ مِنْ مَخْرُجٍ مَا قَدَرَا
 ثُمَّ اقْسِمِ الْبَايَ مِنْ بَعْدِ عَلَى مَسْئَلَةِ الْوَرَاثَةِ مِثْلَ مَا خَلَا
 اِلَّا اِذَا زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ وَلَمْ تَحْزَنْهُ وَرَاثَتُهُ فَتَلْتَمِثُ اَحْتَمُ
 وَالتَّلْبِثُ اقْسِمِ عَلَى الْوَرَاثَةِ كَأَنَّهُ الْمَوْجُودُ مِنْ تَرَاثٍ
 وَإِنْ يَحْزِنُ اَوْ اَكْثَرَ اَوْصَى فَيُخَذُ مَقَامًا جَامِعًا مُخْتَصًّا
 مِنْهُ حِزٌّ جُلَّةُ الْوَصِيَّةِ وَمَا بَقِيَ اقْسَمْهُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ
 ذَا اِنْ اَجَارَ الْوَارِثُونَ كُلَّهُمْ فَاِنْ يَرُدُّوْا كُلَّهُمْ اَوْ يَعْصَمُ
 تَخَاصُّصًا الْمَوْصِي لَهُمْ ثَلَاثًا قَطُّ وَوَارِثُوهُ ثَلَاثِي الَّذِي اَنْضَبَ
 فَوَاحِدٌ ثَلَاثُ مَقَامِ الرَّدِّ اقْسِمِ عَلَى سَهْمِهِمْ بِالْعَدِّ
 وَالثَّلَاثَانِ اِتْنَانِ يَقْسِمَانِ عَلَى سَهْمٍ وَارْثٍ عِيَابٍ

فان

فَاِنْ يُحْزِنُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ رَدًّا اَوْ اِنْ يَحْزِرُ وَاِجْمَعُونَ فَرَدًّا
 فَخَصِّلْنِ لِلرَّدِّ وَالْاِجَارَةِ جَامِعَةٌ بِالنَّسَبِ لَا رُبْعَةٍ
 وَاقْسِمْنَهَا بَعْدَ ذَا عَلَيْهِمَا بِخُرُجِ حِزِّ سَهْمٍ كُلِّ مِنْهُمَا
 فَمَنْ اَجَارَ اَوْ اَحْزَرَ يَضْرِبُ سَهْمَهُ فِي حِزِّ سَهْمٍ يَطْلُبُ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدَرًا اَوْ قَدَرًا يَضْرِبُهَا فِي حِزِّ رَدِّ عَدًّا
 وَاِنْ تَرَدَّدَ اَوْ اَوْصِيَتْ عَلَى مَالٍ عَمِلَتْ مِثْلَ عَوْلٍ حَصْلًا
 فَاِنْ لَزِمَ بِحُجْمٍ مَالٌ لَهُ وَنُصْفُهَا لِدَايْنٍ خَالِهِ
 فَاقْسِمِ تَرَاثَهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ اَوْ ثَلَاثَةٍ فِي الرَّدِّ وَالْاِجَارَةِ
 وَإِنْ يَحْزِرُ وَكُلُّهُمْ ذَا الْمَالِ فَتَنْسَعُهُ يُعْطَى لِأَيِّ الْحَالِ
 وَمَا بَقِيَ وَمَوْثَمَانِ اِسْتِخَاعٍ لِلْمَوْصِلِ لَهُ بِالْكُلِّ مِنْ غَيْرِ تَرَاعٍ
 وَخَالَفَ السَّبْطَ لِدَا وَانْقَرَا وَقَالَ ثَلَاثَانِ لَهُ لَا اُرِيدَا
 وَإِنْ اَجَارَ وَاَصَاحِبُ النُّصْفِ قَطُّ فَالنُّصْفُ كَانِلٍ لَهُ بِالسَّبْطِ
 وَالْمَوْصِلُ بِالْمَالِ لَهُ تَسْعَانِ يَعْرِفُ مَذَامِنَ لَهُ اِيْعَابٍ
 وَمَالُكَ يَقْسِمُ كُلَّ التَّرَكَةِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فِي الْاِجَارَةِ
 وَالثَّلَاثُ فِي حَالَةِ رَدِّ لَهَا ذَا اِنْ يَحْزِرُ اَوْ يَرُدُّ لَهَا

في النصف
 في النصف

وَنَصْرَتَانِ الَّذِي رَأَى ۚ يُعْطَى لِكُلِّ حَسَبِ مُدْعَاةٍ
 وَصَاحِبَاهُ وَاقْفَالًا ۚ وَخْتَلَفَانِ رَأَى يَدِي فِي الْعَمَلِ
باب في الجمع بين الوصية بالانصبا والاجر
 وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ النَّصْبِ وَصِيٌّ بِحِزٍّ مِنْ مَتْرُوكِهِ وَخَصًّا
 فَرُدَّ عَلَى مَسْئَلَةِ الْوَرَاثَةِ مِثْلَ نَصْبِهِ مِنَ التَّرَاثِ
 ثُمَّ عَلَى مَجْمُوعِهِ الْمَخْصَرِ مَقْدَارَ كَسْرٍ مِنْهُ فَوْقَ الْكَسْرِ
 وَمَا تَخَصَّلَ مِنَ الزِّيَادَتَيْنِ حُطُوطٌ وَرَّاثَاتٌ مَعَ الْوَصِيَّتَيْنِ
 وَإِنْ بَدَأَ كَسْرًا بِمَا تَجَمَّعَا بَسْطَةً مِنْ جِنْسٍ ذَا أَجْمَعَا
 فَمَنْ لَهُ ابْنَانِ بَغِيرَ زَائِدٍ وَكَانَ أَوْصِيٌّ بِنَصْبٍ وَاحِدٍ
 وَبَعْدَهُ أَوْصِيٌّ ثَلَاثَ الْمَالِ فَرُدَّ عَلَى عَدَمَائِهِ فِي الْحَالِ
 مِثْلَ نَصْبِ أَحَدِ الْبَيْنَيْنِ وَمَوَازِنَ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ
 وَزَدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْمُجْتَمِعَةِ كَنَصْفِهَا بِهِ تَصِيرُ أَرْبَعَةً
 وَنَصْفًا أَيْضًا وَابْسُطِ الْجَمِيعَ جِنْسٍ لِذَلِكَ الْكَسْرِ لِسَعَةِ زَكْنٍ
 وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ النَّصْبِ وَصِيٌّ بِالثَّلَاثِ فَلِلْمَوْصِي لَهُ قَدْ خَصًّا
 بِهِ وَيُعْطَى ذُو النَّصْبِ الثَّلَاثَا وَمَا بَقِيَ بَعْدَ يَكُونُ ارْتِثَا

وَأَنْ تَرُدَّ أَجْرًا وَصِيَّةً الْوَصِيَّةَ
 أَوْ الْمَالِ الْمَقْدَمَ وَهُوَ قَوْلُهُ

هَذَا

هَذَا صَحِيحٌ مَذْهَبُ بَنِي حَنْبَلٍ وَالْحَكْمُ عِنْدَ غَيْرِهِ كَالْأَوَّلِ
فصل في الجمع بين الوصية بمثل النصيب وبين ما يملكه الخبز
 وَإِنْ يَكُنْ الْخِزْرُ الْمَزَادُ تَكْمَلَهُ إِلَى نَصْبٍ مِنْ يَكُنْ عَيْنٌ لَهُ
 فَرُدَّ عَلَى الْأَصْلِ أَوِ الْمَصْحُوحِ مَا فَوْقَ ذَلِكَ الْكَسْرِ مِنْهُ تَخْجُ
 وَاعْطِ ذَا النَّصْبِ مِنْهُ مِثْلَهُ وَمَا تَبَقِيَ بَعْدَ لِلْمَوْصِي لَهُ
 وَإِنْ تَرَكَ كَسْرًا بِمَا تَجَمَّعَا فَابْسُطْهُ مِنْ جِنْسٍ لَهُ وَوَزَّعَا
 أَوْ بَسْطْهُ أَوْ طَرَحْ مِنْ الْمَقَامِ ثُمَّ اقْسِمِ الْبَاقِي عَلَى السَّهَمِ
 إِنْ يَنْقَسِمُ كَفِيٍّ وَالْأَفَاضَرِ كَمَا لَمْ عَنْ حَمْسَةِ بَنِيهَا
 مِثْلَ نَصْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ لِعَمْرٍو بِمَكْمَلِ الْمِثْلِ لِنَصْفٍ مُسْتَقَرٍّ
 فَرُدَّ عَلَى الْخَمْسَةِ مِثْلًا وَارْفَعَا لَزِيدٍ وَاحِدًا وَعَمْرٍو أَرْبَعًا
 فَإِنْ يَكُنْ مِثْلَ النَّصْبِ اسْتَكْمَلَهُ فَصَاحِبُ الْخِزْرِ أَذِنَ لَهُ شَيْءٌ لَهُ
 كَمَنْ لَهُ اثْنَانِ وَقَدْ أَوْصِيَّ لَزِيدٍ مِثْلَ نَصْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ لَزِيدٍ
 لِحَالِهِ بِمَا يَكُلُّ النَّصْبِ ثَلَاثَ الْمَالِ فَمَالُهُ نَصْبٌ ۱۰۰۰
فصل فيما إذا أوصي لشخص بمثل نصيب أحد ورثته

بما ينزل المال

معينة ولا يخرج معلوم مما يبقى بعد اخراج مثل النصيب

وان بمثل وارث محقق وبعد جزء مما قد بقي
فاضرب مقام الجزء في المسئلة ثم احفظ حاصل ذلك الرقم
وزد عليه الباقي من مقامه من بعد طرح البسط من اياه
كثارك ثلاثة بنينا وكان قد اوصي لزيد حينا
مثل نصيب واحد معين وثلاث باق بعد المعين
لخاله فاضرب مقام الثلث في مسئلة الوراثة ثم اصف
للحاصل اثنين مما المبقا من يخرج بعيد بسط يلقا
فان يصف لا نصبا الوراثة اجزاء ما يبقى من الترات
فقد سهاهم من يكن شبه به وقد رجز الباقي بعد انته
وان تجد كسر اسط الكل من حيسله وفصلن بازكن
كنت مع امر واخا لا لها وقد اوصي لزيد مثلهما
وربع ما يبقى واوصي بعد لخاله بحظ امر يوجب
وحسب اوسبع المبقا ولعمرو بمثل بنته وثلاث ما اسقر
وان يكن بعد نصيب عينه استثن منه جزءا وعينه

فقد سهاهم من يكن شبه به

فرد على مسئلة المشته مثل نصيب ذلك المشته
ثم اضرِب المجموع في المقام فالحاصل الجواب بالتمام
وزد على المقام بسطاشته والحاصل ضرب في نصيب رد
فالحاصل النصيب من القوما استثن والباقي الوصية اعلا
اوزد على المسئلة الوراثة نصيب من شبه من تراث
والق من مجموع دامقدار ما يكون تحت كسر المسما الذي
وزايد عن اصل او مصح مقدار ما اوصي به فاوضح
كثارك ابناء وبنات اوصي لخاله بمثل الابن نصبا
واستثن منه ربعا للزكاة واستثن من الترات
مثل نصيب لابن والمجمع فزد على الثلاثة الحاصلة
يحصل عشرون جواب المسئلة يضرب في المقام وهو اربع
ثم اضرِب الخمسة جزء السهم وبسطه على المقام زد لاله
قالق منها ربع مال خمسة في اثنين عشرة للابن فاعلم
فان يك استثنائه يستكل ومثلها الباقي لزيد بنيت
كما اذا اوصي بمثل البنت نصيب من اوصي له فتبطل
واستثن منه ثلثا لانتث



وَاِنْ يَكُنْ بَعْدَ النِّصْبِ عَطْفًا
 ثُمَّ لَعَمْرُوْ بِنَصِيبٍ اِلَّا
 وَزِدْ عَلَيْهِ مِثْلَ مَنْ شَبَّهَ بِهِ
 ثُمَّ اطْرَحِ الْمُعْطُوفَ مِنْ ذَا الْعَدَدِ
 وَمَا جُمِعَتْ اَقْسِمُ عَلَى السَّهَامِ
 هَذَا اِذَا كَانَ صَحِيحًا مَا جَرَحَ
 مَعَهُ صَحِيحٌ فَابْسُطِ الْمَقَامَ مِنْ
 وَفِي الْمَوَاقِفِ اَضْرِبْ لِسَهْمِهِ فِي
 وَزِدْهُ حَظَّ مِثْلِهِ بِهِ اَجْمَعًا
 فَمَا يَدُ التَّصْحِيحِ وَزَعْنَهُ
 فِي جُزْءِ سَهْمٍ وَمَوْفَا فِدَقِيَا
 نَسِطًا لِمُعْطُوفٍ وَمُسْتَشْتِي صِفَا
 كُنَّا رَاكًا مَّا وَزَوْجَةً وَعَمَّةً
 رُبْعًا لَمْ يَكُنْ اَوْصِي
 نَضَحَ مِنْ حِكْرٍ وَجُزْءِ السَّهْمِ اَيُّ

• **كتاب الاقرار**

وَاِنْ اَقْرَأَ الْوَارِثُونَ كُلُّهُمْ
 فَاقْتَبَضُوا مِيرَاثَهُ مَعَ السَّيِّدِ
 كَمَيِّتٍ عَنْ حَمْسَةٍ مِنْ اُخُوَّةٍ
 مِيرَاثَهُ وَلَسِيًّا فَيَأْخُذُ
 عِنْدَ الْاُمِّةِ الثَّلَاثَ ذَا وَحْيٍ
 وَاِنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ قُرَوَاءً بَيْنَ
 مَا نَ عَنْ ابْنَيْنِ اَقْرَأَ ابْنَيْنِ
 وَمِثْلُ هَذَا مَا اِذَا اَقْرَأَ
 بِالْاَسْتِوَاءِ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ
 فَاِنْ ثَبَّاتَ مَعًا اَقْرَأَ
 فَيُدْفَعُ الْاَوَّلُ نَصْفُ الْمَالِ
 وَثَلَاثُ مَا فِي يَدِهِ لِلثَّانِي
 يَخْرُجُ مَنْ دَخَلَ فِيهَا
 وَاِنْ اَقْرَأَ بَعْضُهُمْ بِحَاجِبٍ

بَوَارِثَ مَعَيْنٍ يَحْبِبُهُمْ
 وَاَعْطَاهُ الْفَقْرَ الَّذِي لَهُ وَحْيٍ
 قُرَوَاءً بِابْنٍ لَاحِقِهِمْ فَاقْتَبَضُوا
 كُلُّ قَرَاتٍ مَبْنِيَّتِهِمْ وَبَنِيذُوا
 وَالسَّائِفِي لَا تَنْتَبِذُ الْاَلْسَبَ
 شَارِكُهُمْ فَيَأْخُذُ بِهَيْمَةٍ كَمَنْ
 شَرَّ كَهْمُهُ بِمَا لَمْ يَكُنْ قَدْ فَنِي
 ابْنِ بَاتِنٍ فَالْتَرَاتِ قَرَأَ
 كُلُّهُ نَصْفٌ بَغِيرِ مَبْنِيَّتِهِ
 وَاَنْكَرَ الْاَلْتَ ثَانِيًا طَرَأَ
 لَثَالِثَ لَّا خُذَ بِالْمَقَابِلِ
 فِي بَاطِنٍ فَلَا تَقْرُبُ ثَانِ
 اَدْخَلَ اَخْرَجَكَ فَكُنْ نَبِيهَا
 وَاَنْكَرَ الْاَلْتَ فَوْزَ ذَا فَاَوْحِبَ

تراثه له وان مشاركا
 كثار اختا لغيرا م
 افرت الاخنت للاقربا بنة
 فتاخذ البنت سدس اخت الام
 فان يكن اقرا باختين
 وثلثه بينهما نصفان
 وان اقرا احدا لا بنتين
 ثالت كان وانكر اخر
 فثلث ما في يده يعطيه له
 فان يكن لازم ذالا اقرا
 فسمت كل حظ ذال الوارث
 كان ثوت عن زوج وام واخت
 سهام بنت لسهيم العاصب
 ان انكر الزوج وامر قولها
 والربع للزوج كذا السدس
 خاصته فيما له وشاركا
 واختا لها مع امها وعم
 لميتهم مع نكر با في الفية
 وموال الذي كانت من الارث تضم
 لامها منه اعطها الثلثين
 فنصف تسع المال بحرzan
 الحائزين ماله شطرين
 لم يثبت النسب علي ما قرروا
 وداموا القدر الذي استقبله
 دخول وارث يكون طاري
 علي سهام وارث وحادث
 افرت الاخنت بنت فتم
 واقسم علي ذاسم المخت تصب
 فان يصعد قايك النصف لها
 وما بقي منه فعاصب يضم

وهذه مسألة عجيبه
 ونسبت المال في الغالب
 فان يكن لا ينقص القرشي
 كما اذا اقتر زوج وارث
 وان يكن اقرا به يزيد
 الا اذا صدق با في الورثه
 ووجدت زيادة الاقرا
 كموتها عن زوجها واختين
 افرت اخت بشقيق ظهرا
 فمن المال لها ثلثا صلة
 له وان زوج لها قد صدقا
 ويديعي الشقيق يديسهما
 والباقي بعد حظ من افرت
 صار بين التسعة كل منهما
 طاء علي حي فنصف يخرج
 يد غونها عقر بتحت طوبه
 للحكم فيها بلزوم العاصب
 من فرضه الذي له لا يعطسي
 باحت او اخ او مالا يرثوا
 عن حصه الانكار لا يفيد
 فما نفي احري بان تورثه
 مسائل عاليت بلا تخلف
 للاب والامر متفقين
 والزوج والاخري يقال انكر
 وباقي ثلث عايل تستقبله
 فديعي اربعة لها بقا
 وحمله الاسهم حي حتما
 تسعة اسهم لها استقرت
 بماله من السهام فاقسمها
 وما لكل فيه فاضرب بينج

اثنتان للزوج وللمقر به سبعة استهم له في طلبه
 وان يك الزوج موالذي اقر وصدق الاختان بالذي صدر
 كان له اربعة تزويج ياخذها القدر نصف تكملة
 اما اذا انكرتا من قر به لا تقطه شيئا ولا المقر به
 فان تكن احدا مما اقرت وصدقتهما اختها او قرنت
 والزوج منكر لما قد اثبتا فاربع تبقى له ان اثبتا
 تثبتتا المختان وموئيكرو واوجه فيها ثلاث ذكروا
 اولها نوضع في يد المقر والثان له والزوج نصفان استقر
 ثالثها تعطى لبنت المال كمال له مالك له في الحال
 وعندها الاول فيها اجود في زائد لا يدعيه احد
 وان تعدد المقر واتحد اقراره في عينه ولو عدد
 فاعط من انكر ما يخصه بحكم الانكار ولا تقصده
 ومن اقر حكم ما اقرت وفاصلا لمن به اقرت
 كذا ان بنتين مع عمين اقرتا بابن او ابنتين
 وانكر السمان من اقرتا به فيحوي كل من قد اثبتا

في المختان

١٠٠

ما زاد

ما زاد في الانكار عن خطيها ابنا او ابنتين كان او ماما
 وان تعدد المقر واختلف اقراره به وكل قد وصف
 كان يستخلص ابنتان قرنتا واختلف الاقرار فيما قرنتا
 فقالت الاولى موانر ابينا وقالت الاخرى خوا ابينا
 فاعط كل منهما بالصفة اعني التي بها له اقرت
 فان اردت عمل الاقرار فخصلن مسئلة الانكار
 وتعدله مسئلة لمن اقر وعددتها بقدر من اقر
 وخصلن بالنسب اربعة عدا يكون جامعاً للجملة
 ثم اقسمنه على المسائل يخرج لكل جزء سهمها العمل
 فمن له سبي من اي مسئلة يصره في جزء سهمها وله
 وما يزيد عن نصيب من اقر من حظ الانكار فاعطه المقر
 واعطه الجميع ان استقطه وان يكن مساركا قاسطه
 كماله عن عمه وعن ثلاث من اخوان يقرقر في التران
 اقرت التي لامر بابنة لاختها وعمها بحدة
 وبشقيق قرنتا السقيقة واختلاب بمثلها حقيقة

ان اخراج
في المختان



٢٠
 مَسْئَلَةٌ فَاجْعَلْ لِمَنْ قَدْ انْكَرَا وَارْتَجَا مِنْ بَعْدِ تِلْكَ قَرَرًا
 وَجَمِيعَ الْخَمْسَةِ لَوْ يَقْسَمُ عَلَيَّ الْجَمِيعُ حَكْمَ مَا التَزَمُوا
 وَقَدْ خَتَمْتُهَا بِقَوْلِ الْحَوِيَّةِ فِي مِثْنَةٍ نَاهِيكَ مِنْ مَوْلَا
 وَمِي شَقِيقَةٍ وَزَوْجٍ مَعَ امِّ وَأَخَوَةٍ ثَلَاثَةً هُمْ لِلْأَمِّ
 وَأَخَوَاتٍ مِنْ ابْنِ ثَلَاثَ وَفِيهَا انْخَصَرَ الْمِيرَاثُ
 افترقا لاخت الشَّقِيقَةِ بِشَقِيقٍ وَصَدَقَ الزَّوْجُ وَامٌّ بِالرَّفِيقِ
 فَسَبْعَةٌ انْتَسَاعَ الَّذِي قَدْ نَالَهَا تَغْطِي لَهَا وَلِلْمَصْدُوقِ قَوْلَهَا
 وَسَبْعَةٌ لَمْ تَنْتَقِمْ بِالْخَمْسَةِ اعْنِي رَوَاجِعَ السَّهَامِ الْخَمْسَةِ
 فَاضْرِبْهَا فِي عَدَلٍ مَخَاصِلٍ لِلاِكْتِفَاءِ بِأَحَدِ الْمِمَّاثِلِ
 قَرْنٌ هَكَذَا وَذَلِكَ مَا يَجْمَعُهُمَا فَاقْسِمْنَاهُ كُلَّهُ عَلَيَّ كُلِّتُهُمَا
 وَسَهْمٌ كُلٌّ مِنْكُمَا ضَرْبُهُ فِي خَمْسٍ رَوَاجِعَ السَّهَامِ فَاعْرِفْ
 وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَمْسِ السَّهَامِ تَضَرُّبُهُ فِي سَبْعَةٍ عَلَى التَّمَامِ
 أَيْبَانَهَا لَمْ وَعَيْنٌ وَجِيمٌ قَافٍ رَحِيقٌ خَالِصٌ مُحْتَوَمٌ
 وَاحِدٌ لِلَّهِ عَلَى خَتَمِهَا وَبُلْغَةٌ الْمَقْصُودِ مِنْ تَقْلَامِ
 حَاتٍ بِحَدِّ اللَّهِ بَكْرًا فَآخِرَةً ارْجُوا بِهَا التَّوَابُ فِي الْآخِرَةِ

مُصَلِّيًا

٢١
 مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا عَلَيَّ الدَّوَامِ عَلَيَّ نَبِيِّ مَوْلَى الرَّسْلِ خَتَامِ
 بِحَمْدِ وَالِدِ الْكَرَامِ وَصَحْبِهِ الْإِمَامِ جَدِّ الْأَعْلَامِ
 نَمَتَ بِحَدِّ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحَسَنَ

تَوْفِيقِهِ وَصَلَّى اللَّهُ

عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَالِدِ وَصَحْبِهِ

وَسَلَّمَ

مَلِكُ مَلِكِ الْقُبُورِ إِلَى اللَّهِ فَقَالِي وَشَاكَرَ اللَّهُ
 مُحَمَّدٌ أَقْدَرِي ابْنِ الْحَقِّ سَيِّدِي وَمَوْلَانِي الصِّدِّيقُ خُطَّةُ الصَّامِ
 عَفْوَانِهِ لَهُ وَلِأَوَالِدِهِ وَلِإِخْوَانِهِ دَعَا لَهُ بِالْفَقْرِ

الْمَدِينَةِ وَبِالْهَالِكِينَ تَضَرُّبُهُ فِي سَبْعَةٍ عَلَى التَّمَامِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده الفقير المحتاج

ملكه الفقير الحفيظ المعترف بالعجز والتقصير
اضعف العباد الحاج محمد قنديل بن الفقير الى الله
رمضان الصغير بخط الصاعه حرر في ٢٢ شهر رجب

الاخر ١١٣٦

١١٣٦
حرر في رمضان

ملكه الفقير الحقين
المعترف بالعجز والتقصير
اضعف العباد الحاج
محمد قنديل بن الفقير
الى سيد رمضان الصغير
خط الصاعه حرر في شهر
جماد